

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢١

الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس (بوليفيا - دولة - متعددة القوميات)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة السيدة بونكونغو (بوركينافاسو).
ستواصل اللجنة قائمة المتكلمين في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح".

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تمشيا مع الجدول الزمني المشار إليه لهذه المرحلة، الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.2/Rev.2، ينبغي أن نختتم مناقشاتنا المواضيعية بعد ظهر اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمع اللجنة أولاً، وفقاً لبرنامج عملها، إلى إحاطات يقدمها رئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، والمسؤول عن برنامج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وبعد ذلك،

ويسرني الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بأعضاء فريق المناقشة لفترة ما بعد الظهر: السفير تاونغا موشايافانغو، ممثل زمبابوي، رئيس مؤتمر نزع السلاح؛ والسفير ستيفين كونغستاد ممثل النرويج، رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، الذي سيقدم عرضاً بالفيديو؛ والسيد جون بوري، رئيس برنامج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعني بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الاستراتيجية الأخرى، ومنسق البحوث في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي ينضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو.

يرد تقرير مؤتمر نزع السلاح في الوثيقة A/74/27. ويرد تقرير الأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في الوثيقة A/74/247. وقد صدرت مذكرة الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1934524 (A)



عمل وفي حلقات النقاش المواضيعية، فضلا عن النظر في نُهج بديلة لبرنامج العمل.

ويمكن استخلاص بعض الدروس القيمة جدا لمستقبل أعمال المؤتمر. ويمثل التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح توازناً دقيقاً، مما يدل على المرونة وضبط النفس من قبل جميع أعضاء المؤتمر. وخلال فترة رئاستنا، وكما قلت للتو، كانت المسؤوليات الرئيسية لزمبابوي هي تجميع التقرير السنوي والنظر فيه واعتماده. وقد خفضنا سقف طموحنا منذ بداية العملية. واعتمدنا ذلك النهج الواقعي للحفاظ على طابع تقارير مؤتمر نزع السلاح باعتبارها تقارير وقائية تجسد مفاوضات المؤتمر وأعماله أثناء الدورة. ومع ذلك، وكما ندرک جميعاً، فإنه يجري التفاوض في نهاية المطاف على هذه التقارير، وبالتالي لا يوجد تقرير لا تشوبه شائبة. وفي نهاية المطاف، فإن التقرير هو تقرير يُعتمد بتوافق الآراء، وهذا هو ما معروض على هذه اللجنة.

كما أوجه انتباه اللجنة إلى المناقشات المواضيعية المستفيضة والكاشفة التي جرت في سياق جميع البنود الأساسية لجدول أعمال المؤتمر. وأدعو الأعضاء إلى استقطاع وقت للاطلاع على المقترحات العديدة المثيرة للاهتمام الواردة في الوثائق المرفقة بالتقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح (CD/2179 التذييل الأول). ويجدوني أمل وطيء في أن تتطور المناقشات المواضيعية المفيدة وأن تُترجم إلى شيء أكثر جدوى وأن تسهم في استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر.

أود الآن أن أتناول مجالا سائمه "قطف الثمار الدانية لإجراء مفاوضات". ولأنني أعتقد أن ذلك مهم، أود أن أكرر ما قلته في ختام دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩ لفائدة بقية أعضاء الأمم المتحدة. إننا، إذ نتطلع إلى المستقبل بغية استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، أود أن أبرز المسألة الهامة المتمثلة في تحديد المناقشات التي بلغت مرحلة النضج لبدء مفاوضات، مع القيام في الوقت نفسه باحترام مبدأ

التي يجيل بها تقرير مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بوصفها الوثيقة A/74/180.

وستستمع اللجنة أولاً إلى أعضاء حلقة النقاش. وبعد ذلك، سنتحول إلى صيغة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة أو إبداء التعليقات.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس مؤتمر نزع السلاح، السفير ماشايافانو ممثل زمبابوي.

السيد ماشايافانو (زمبابوي) ، رئيس مؤتمر نزع السلاح (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف الكبير لي شخصياً ولبلدي، زمبابوي، أن أخطب اللجنة الأولى اليوم بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يزال "المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح" في المجتمع الدولي (القرار د-٢/١٠، الفقرة ١٢٠). وقد ركزت رئاسة زمبابوي على البند الأخير من جدول أعمال دورة عام ٢٠١٩، ألا وهو، "بمّ بحث واعتماد التقرير السنوي وأي تقرير آخر يلزم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة". وبينما كانت المفاوضات التي أدت إلى اعتماد التقرير السنوي (CD/2179) صعبة، مثلما لا تزال المفاوضات بشأن مشروع القرار صعبة، فإن العمليتين لا ترويان بالضرورة القصة الكاملة والواعدة إلى حد ما التي تتابع فصولها في مؤتمر نزع السلاح - وهي قصة يشرفني أن أتشاطرها مع أعضاء الأمم المتحدة في الوقت المخصص لي بعد ظهر اليوم.

بداية، أود أن أقول إنه لشرف عظيم لزمبابوي أن تعمل جنباً إلى جنب مع الرؤساء الخمسة الآخرين لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام ٢٠١٩، وهم أوكرانيا وفنزويلا وفيت نام والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وبينما واجه مؤتمر نزع السلاح بعض التحديات، يعتقد وفد بلدي أنه أُجريت العديد من المناقشات المفيدة في سياق محاولتنا للاتفاق على برنامج

وبينما نستعد لتسليم الراية، فإننا نرى بعض العلامات الجيدة في الأفق. ولعل الزملاء يذكرون أنه خلال رئاسة الجزائر في أيار/مايو ٢٠٠٩، جرى الاتفاق على آخر برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح. وأنا لست ممن يؤمنون بالخرافات، على الرغم من أنني سأسمح بذلك لنفسني في الوقت الراهن فحسب. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مؤتمر نزع السلاح، نتمنى أن تؤدي عودة الجزائر، إلى جانب الأرجنتين وأستراليا وبنغلاديش وبيلاروس، خلال دورة عام ٢٠٢٠، إلى تحقيق تطورات إيجابية في المستقبل. وفي هذه الحالة، نأمل أن يعيد التاريخ نفسه، كما يميل إلى ذلك.

وبينما نتطلع إلى حدوث تطورات إيجابية في عام ٢٠٢٠، ثمة عمل أخير قد يسمم الأجواء، ألا وهو، اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/C.1/74/L.39، بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح. فنحن لم نتفق بعد على مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. وأدعو جميع الأعضاء، وأعني جميع الأعضاء، إلى النظر بجديّة في العواقب المحتملة لنتائج إجراء تصويت على أي أجزاء من مشروع القرار أو على مشروع القرار ككل، وكذلك إلى النظر فيما إذا كان إجراء تصويت على مشروع القرار أفضل حقا من التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض. ويجب علينا أيضا أن نفكر بجديّة في السابقة التي من شأن ذلك أن يرسبها. وبالنسبة لي، فإن هذا منحدر زلق وسيف ذو حدين يقطع في كلا الاتجاهين. ولذلك، أناشد جميع الأعضاء - وهذا عمل جارٍ - التحلي بنفس المرونة وضبط النفس كما فعلنا لدى اعتماد تقرير مؤتمر نزع السلاح. ولا أريد أن أحول هذا المنبر إلى جلسة غير رسمية بشأن مشروع القرار. ولذلك، سأتوقف عند هذا الحد.

في الختام، يعتقد وفد بلدي أننا مدينون لأنفسنا وللأجيال المقبلة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، يسوده الأمن ويخلو من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، تقع على عاتقنا

التوازن الراسخ في معالجة البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأنا أعتقد وأوصي بأنه لا يمكن تأجيل حل هذه المسألة المثيرة للخلاف بشدة إلى الأبد. فمؤتمر نزع السلاح محفل للمفاوضات ويجب ألا يخشى أعضاؤه من مناقشة الآراء والمواقف المتباينة والتفاوض. وما ينبغي عمله هو اختيار المسائل التي ينبغي مواصلة بحثها من خلال مفاوضات مكثفة بقدر أكبر وبطريقة متوازنة. ومع ذلك، لا يسعنا ألا نعمل شيئا بشأن خلافاتنا المعلنة. وإذا كان لدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح آراء ومواقف متباينة، وهذا هو واقع الحال، بشأن ما إذا كان من السابق لأوانه قطف هذه أو غيرها من "الثمار الدانية" والتي لن أذكرها بالضرورة هنا في خطاب نزع السلاح، فإن ذلك سبب أدعى للدخول في مفاوضات. ولا يسعنا أن نؤجل إلى ما لا نهاية المناقشات الصعبة لحل خلافاتنا.

ونحن مقتنعون بأنه يمكن للمؤتمر، إذا ما توفرت الإرادة السياسية، أن يتفاوض في الواقع على معاهدات لإزالة الأسلحة النووية وحظرها ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل زيمبابوي، ولحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وكذلك بشأن العديد من مسائل نزع السلاح الأخرى.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقدير زمبابوي الصادق للدعم والتعاون من جانب جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح أثناء تحملنا المسؤولية الثقيلة عن الإشراف على صياغة التقرير السنوي لدورة عام ٢٠١٩. وستظل زمبابوي رئيسة لمؤتمر نزع السلاح حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وبهذه الصفة، فقد تعاوننا مع الرئيس المقبل، الجزائر، خلال فترة ما بين الدورتين فيما يتعلق بكيفية النهوض بعمل المؤتمر.

النزاعات المسلحة المعاصرة في المناطق الحضرية. وفي إطار البند الثاني، طُلب منا أن نتداول بشأن دور نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في إدارة المنافسة الاستراتيجية وكيفية بناء الثقة في ضوء البيئة الأمنية الدولية المتدهورة حاليا.

وفيما يتعلق بالبند الأول، نظر المجلس في الكيفية التي يمكن بها للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وخارجها أن تتصدى وتمنع بصورة منهجية المعاناة التي يتحملها المدنيون مع انتقال الحرب من ساحات القتال إلى المناطق الحضرية. ولاحظ المجلس الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة في منازلهم وفي الأسواق والمدارس وعلى الطرق أثناء النزاع. ويقول بعض الباحثين أن احتمال مقتل المدنيين يزيد ثماني مرات عن احتمال مقتل المقاتلين. وقد اعتبرنا أن من الأهمية بمكان تحسين جمع المعلومات المتعلقة بآثار الأسلحة المتفجرة في البيئات الحضرية، ولاحظنا كيف أن جمع بيانات الألغام الأرضية في الثمانينات كان أمرا حيويا لوضع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واعتمادها في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى الأثر غير المتناسب لحرب المدن على النساء والأطفال والأقليات، نظرنا في الأسباب المتنوعة للهجمات العشوائية التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمدنيين. وهي تشمل الاختيار غير المناسب للأسلحة، وعدم توخي الأطراف المتحاربة للحرص في تطبيق القانون الدولي الإنساني، والاستهداف المتعمد من جانب المتحاربين. وحماية المدنيين من الهجمات العشوائية محور تركيز رئيسي في خطة الأمين العام لنزع السلاح.

ونظم المجلس توصياته بشأن هذا البند من الخطة في سبع فئات. وأود أن أبرز مقترحين اثنين منها. أولا، اقترح المجلس استكشاف الكيفية التي يمكن بها للأمين العام أن يعد تقريرا عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان لتشجيع الجمعية العامة على إجراء مزيد من المناقشات. يمكن لتقرير عن آثار الأسلحة المتفجرة على المدنيين أن يدعم مناقشة للجمعية

مسؤولية فردية وجماعية عن ضمان الأمن العالمي من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، تتطلع زمبابوي إلى عقد مؤتمر استعراضي ناجح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في النصف الأول من العام المقبل. ومن نفس المنطلق، يحدونا الأمل والتفاؤل أيضا، كما قلت، أن تكمل دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٢٠ بالنجاح.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو اللجنة الآن إلى الاستماع إلى عرض عبر الفيديو من رئيس المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بمسائل نزع السلاح.

السيد كونغستاد (النرويج) رئيس المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بمسائل نزع السلاح (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أطلع اللجنة على عمل المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بمسائل نزع السلاح في عام ٢٠١٩. وكما يعلم الأعضاء، يعمل أعضاء المجلس أيضا كأمناء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وستغطي ملاحظاتي بإيجاز الأعمال الموضوعية للمجلس ومداولتنا بوصفنا أمناء المعهد.

إن خطة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، قد حددت إلى حد كبير إطار مناقشاتنا. وفي العام الماضي، ساهم المجلس في تطويرها. إنني أرى خطة الأمين العام لنزع السلاح كمحاولة جادة لتوفير أساس منطقي لإعادة تنشيط تحديد الأسلحة وإعادة نزع السلاح إلى صميم عمل الأمم المتحدة بوضع نزع السلاح في سياق سياسي أوسع. وفي رأبي، فإن خطة الأمين العام لنزع السلاح ترتبط أيضا ارتباطا واضحا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

وحدد الأمين العام بندين موضوعيين لكي ننظر فيهما في عام ٢٠١٩. وفي إطار البند الأول، طُلب إلى المجلس استكشاف تدابير لتخفيف الأضرار التي تلحق بالمدنيين جراء

وترد هذه التوصيات وغيرها بمزيد من التفصيل في تقرير المجلس لعام ٢٠١٩.

وإذ نعمل كمجلس أمناء لمعهد بحوث نزع السلاح، استعرضنا خطة المعهد للبحوث الاستراتيجية ووافقنا على برنامج العمل والخطة المالية المقترحين للمعهد للعامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وعلى مدار العام، تابعنا مناقشات موضوعية بشأن ثلاث مسارات عمل جديدة للمعهد، وهي نوع الجنس ونزع السلاح، ودور الأسلحة التقليدية في منع وتخفيف حدة النزاع والعنف في المناطق الحضرية، وتعزيز الامتثال لنظم أسلحة الدمار الشامل وإنفاذها. ووجدنا أن كل مسار من مسارات العمل ينبثق عنه عمل مبتكر ذو صلة بالسياسات وشجعنا المعهد على متابعة المسارات الثلاث على مدى السنتين القادمتين. ويرى المجلس أن المعهد حاليا من أكثر الجهات الفاعلة فعالية وتأثيرا في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح، وقد أفردنا ذكر ما يقوم به المعهد حاليا من دراسة للجهود الرامية إلى الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية.

ورحب المجلس بالإصلاحات الكبيرة التي اضطلع بها المعهد لتنفيذ التقرير الأول للأمين العام عن المعهد منذ ١٥ عاما. ولا يزال المجلس مقتنعا بأن الإدارة الذاتية لبحوث المعهد واستقلالها هما الأساس الذي يركز إليه المعهد كمصدر موثوق به وذو حجية للمعارف والأفكار والمشورة والحوار. وعلى هذا النحو، لا يزال المجلس يعتقد أن الاعتماد شبه التام على الأموال الخارجة عن الميزانية يشكل تحديات للإدارة الذاتية للمعهد واستقلاله. ويرحب المجلس بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٨ (A/73/284) بزيادة الإعانة، ويأمل أن تولى الجمعية العامة هذا الاقتراح الاهتمام الجاد عندما يمثل المعهد أمام اللجنة في العام المقبل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمنسق البحوث وقيادة البرامج، فيما يخص أسلحة الدمار الشامل

العامة وأن يرسي أيضا الأساس لكيانات الأمم المتحدة لمواصلة وضع معايير ومؤشرات ومنهجيات لقياس تلك الآثار المتعددة الأبعاد ومنعها. ثانيا، وتيسيرا لتشاطير السياسات والممارسات، أوصى المجلس بوضع نهج منظم ومتسق وشامل لتجميع البيانات التي تقوم كيانات الأمم المتحدة بجمعها بالفعل بشأن كيفية تأثير الأسلحة المتفجرة على المدنيين.

وأنقل إلى البند الثاني الذي نظر فيه المجلس، المتعلق ببناء الثقة وتخفيف المخاطر في البيئة الأمنية الدولية المتدهورة، لاحظ المجلس أن المنافسة الاستراتيجية المتجددة اليوم يصاحبها وبزهد من حدتها التآكل المستمر للهيكل القائم لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وإنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى مؤخرا والمستقبل غير المؤكد لمعاهدة ستارت الجديدة وخطة العمل الشاملة المشتركة أمور تدل على ذلك.

وأعرب المجلس في تقريره عن قلقه البالغ إزاء هذا التآكل، واستندت توصياتنا إلى أهمية الحفاظ على هيكل تحديد الأسلحة الثنائي والمتعدد الأطراف والعالمي وتعزيزه. وفي ذلك السياق، طلبنا إلى الأمين العام مواصلة الدعوة بقوة إلى المبادئ والإجراءات الأساسية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وأكدنا أيضا دعمنا الكامل للخطة التي وضعها مكتب شؤون نزع السلاح، والتي تقدم تفاصيل ملموسة عن تنفيذ خطة الأمين العام لنزع السلاح، بما في ذلك الرواد والأنصار والأنشطة.

وبالإضافة إلى ذلك، شدد المجلس على الحاجة الملحة إلى بذل جهود متعددة الأطراف للحد من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية، واتفقنا على أربعة مبادئ لتوجيه تلك الجهود، وهي أنه ينبغي للدول أن تحافظ على قيمة الهيكل القائم وأن تؤكد عليه مجددا؛ وينبغي لها التأكد من أن التدابير المتخذة لضمان أمنها لا تضر بأمن الآخرين؛ وينبغي لها أن تقلل من الغموض الاستراتيجي والتشغيلي المحيط بالقدرات والنوايا وأن تمتنع عن السلوكيات وتطوير القدرات اللذين يزيدان من عدم اليقين؛ وينبغي لها أن تسعى إلى إيجاد فرص لتعزيز التعاون.

وسأتحدث الآن قليلا عن خطتنا البحثية وبرامجنا. كما ذكر رئيس مجلس إدارتنا، وافق مجلس أمناء المعهد في عام ٢٠١٨ على خطة للبحوث الاستراتيجية للمعهد مدتها ثلاث سنوات، وقمنا بإعادة هيكلة المعهد إلى أربعة برامج. وكانت فكرة الانتقال من هيكلنا السابق إلى هيكل برنامجي تهدف لتحقيق وضع أكثر مرونة يكون لدينا فيه نحن ومانحونا وشركاؤنا وأصحاب المصلحة الآخرون أساس أكثر يقينا يمكن أن نخطط بناء عليه وننجز أبحاثنا وغيرها من النواتج. هذه البرامج الأربعة هي الأسلحة التقليدية، ونوع الجنس ونزع السلاح، والأمن والتكنولوجيا، والبرنامج الذي أتولى قيادته وهو أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية.

وبالإضافة إلى تقديم نواتج عالية الجودة، ركزت خطتنا البحثية على تقديم أنشطة أكثر تنوعا، استجابة للتعليقات التي حصلنا عليها من العديد من أصحاب المصلحة لدينا، فضلا عن عقد المزيد من المناسبات خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. يوجد مقر المعهد في جنيف ولكننا مؤسسة عالمية، ولذلك ما فتئنا نركز على أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. كما ركزنا على إصدار المزيد من المنشورات والمزيد من المنشورات المترجمة.

ولنتحدث قليلا عن العمل المتعلق بالأسلحة التقليدية الذي يقوم به المعهد. لدينا ثلاثة مسارات عمل حالية. الأول يتعلق بدعم السياسات والأطر الوطنية والإقليمية لإدارة الأسلحة والذخائر. ويتعلق الثاني بإدماج تحديد الأسلحة التقليدية في منع نشوب النزاعات على الصعيدين المتعدد الأطراف والوطني. ويتعلق الثالث باستكشاف ازدياد وقوع العنف والنزاعات في المناطق الحضرية والكيفية التي يمكن بها للأدوات المتصلة بتحديد الأسلحة أن تستجيب لآثار ذلك على المدنيين وتساعد على التخفيف منها. وللأسف، إننا نعيش في قرن زاد فيه العنف في المناطق الحضرية مع تزايد التوسع الحضري في العالم.

وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، في معهد بحوث نزع السلاح، السيد جون بوري، الذي ينضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو. السيد بوري (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم تقريرا لمديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالنيابة عن السيدة ريناتا دوان، التي لم يتسن لها أن تكون معنا.

سيتمحور بياني اليوم أساسا حول الحديث قليلا عن خطة البحوث للمعهد وبرامجه. ثم سأنتقل إلى الحديث عن خدمات الدعم المعرفي والاستشاري التي قدمناها خلال الفترة الماضية. وسوف أتحدث أيضا عن تنظيم المعهد وإدارته لأن هذه الفترة كانت فترة إصلاح، وسأقدم أيضا بعض التفاصيل عن ميزانيتنا وتمويلنا. وأخيرا، سأختتم بالإدلاء ببعض الملاحظات فيما نتطلع إلى المستقبل من حيث حياة المعهد والمساهمة التي نأمل أن تتمكن من تقديمها في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وإذ نبدأ، أود أن أوفر قدرا من السياق حول إسهامنا كنا مهمين جدا لعملنا. الأول هو مبادرة الأمين العام "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، التي قدمها في أيار/مايو ٢٠١٨. لقد اضطلع المعهد بدور قيادي في ١٠ من الإجراءات الأربعين الواردة في الخطة وما فتى أيضا يدعم شركاءنا في مجالات أخرى متعددة. وأود أن أخص بالذكر مكتب شؤون نزع السلاح والعلاقة الجيدة جدا التي نتمتع بها مع زملائنا هناك في العمل بشأن الخطة. والجزء الرئيسي الآخر هو تقرير الأمين العام عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (A/73/284)، الذي قدم في عام ٢٠١٨. وكما ذكر السفير موشيافانو في عرضه بالفيديو، فهو أول تقرير عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح منذ ١٥ عاما، وهو يعكس تقييما مستقلا من جانب طرف ثالث بتكليف من الجمعية العامة ويتضمن توصيات بشأن الخطة البحثية للمعهد وهيكلنا وعملياتنا وماليتنا. ويسرنا أن نقول إن العديد من تلك التوصيات قد نُفذ خلال الفترة الماضية.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بناء على الطلبات الواردة من الدول هناك.

وسندمج أيضا تحديد الأسلحة التقليدية مع منع نشوب النزاعات، وسيعمل المعهد في عام ٢٠٢٠ مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لاستكشاف سبل تحسين إدماج نظم تحديد الأسلحة التقليدية القائمة في تفكير الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها.

وأخيرا، سنعقد حلقات عمل حوارية مع الخبراء العسكريين بشأن السياسات والممارسات الرامية إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي أوائل عام ٢٠٢٠، سينظم المعهد سلسلة من حلقات العمل مع الخبراء العسكريين بشأن الممارسات الجيدة للحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون من الأسلحة المتفجرة في البيئات الحضرية، مع التركيز على العمليات في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي.

ولبرنامجنا الثاني، نوع الجنس ونزع السلاح، مساران للعمل. الأول هو التوازن بين الجنسين في محافل نزع السلاح، الذي يتصل بالإجراءين ٣٦ و ٣٧ من خطة الأمين العام لنزع السلاح. يبنى عملنا الوعي ويولد المعرفة بين الدبلوماسيين والباحثين وأصحاب المصلحة غير الحكوميين المعنيين بالتوازن بين الجنسين في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ودبلوماسية نزع السلاح - مع تحديد الأنماط وتحليل الاتجاهات وتقديم الأفكار بشأن مشاركة الرجال والنساء والهيئات. ويتصل مسار العمل هذا، كما ذكرت آنفا، بخطة الأمين العام، التي تدعو إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وإلى "المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي".

وأولويتنا الثانية هي إدخال التحليل الجنساني في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد حددت البحوث عناصر نهج يراعي المنظور الجنساني في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار

وفيما يتعلق بالإنجازات الرئيسية، نعمل منذ عام ٢٠١٥ بالاشتراك مع الدول والمنظمات الإقليمية. وقد أجرينا ١٠ تقييمات مرجعية لإدارة الأسلحة والذخائر في أفريقيا، تتراوح بين الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودول في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويسترشد بتلك التقييمات المرجعية في وضع خرائط طريق وطنية لتعزيز إدارة الأسلحة والذخائر وتسهم أيضا في قياس التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في دعم مبادرة إسكات المدافع في أفريقيا.

ثانيا، يترأس المعهد الحوار في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وولد أفكارا لدعم الدول في تأطير قضايا رئيسية وتوجيهها فيما يخص العمليات ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية، التي يمكن إحراز تقدم بشأنها على الصعيد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. تتصل العناصر والنتائج المستخلصة من سلسلة الحلقات الدراسية تلك بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها الدول للمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي تنظم في إطار القرار ٧٢/٥٥، فضلا عن الأنشطة والمبادرات الأخرى ذات الصلة بإدارة الذخيرة التقليدية.

ثالثا، فيما يتعلق بالأدوات العملية لدعم الدول، أصدرنا في عام ٢٠١٨ - بالتعاون مع برنامج الضمانات المعززة SaferGuard - توجيهات لدعم الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في إدارة الذخيرة بأمان وسلامة في البيئات المنخفضة القدرة والمتضررة من النزاعات.

ما هي أولوياتنا للمستقبل؟ سنعقد قريبا دروسا وحلقات دراسية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر في أديس أبابا، وسينظم المعهد في أوائل عام ٢٠٢٠ حلقة دراسية عن الدروس المستفادة مع الدول التي أكملت تقييماتها المرجعية لإدارة الأسلحة والذخائر، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وسينجز المعهد أيضا ثلاثة تقييمات مرجعية أخرى لإدارة الأسلحة والذخائر في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالاشتراك مع مفوضية

العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ستحل في العام المقبل، في عام ٢٠٢٠، وسنجري بحثاً بشأن الصلات بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مع تسليط الضوء على المواءمة والمخاطر والتوترات والفرص المتاحة للحكومات والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والمجتمع المدني.

ويتعلق البرنامج الثالث بالأمن والتكنولوجيا، حيث توجد لدينا حالياً مسارات عمل بشأن الاستقرار السيبراني والذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي والابتكار والعلم والتكنولوجيا. ويركز عملنا في مجال الأمن السيبراني على دعم تنفيذ المعايير السيبرانية وتعزيز آليات إدارة الأزمات السيبرانية. ويركز عملنا في مجال الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي على التحقيق في آثار الذكاء الاصطناعي والتشغيل الذاتي في سياق تطبيقاتهما العسكرية، بما في ذلك منظومات الأسلحة، وعلى استكشاف نُهج جديدة لتحديد الأسلحة في ذلك الميدان. وفيما يتعلق بالابتكار والعلم والتكنولوجيا، فإننا نركز على رصد طائفة واسعة من التطورات العلمية والتكنولوجية بغية ضمان الكشف المبكر عن كل من التهديدات والفرص التي يوفرها الابتكار.

وقد بدأت إنجازاتنا الرئيسية في هذا العام والعام الماضي بتنظيم وعقد مؤتمر الاستقرار في الفضاء الإلكتروني لعام ٢٠١٩ في نيويورك، والذي صدر في أعقابه تقرير ذو صلة بالموضوع. كما نظمنا وعقدنا النسخة الافتتاحية من "حوار الابتكارات" الذي ينظمه معهد بحوث نزع السلاح، والذي رافقه أيضاً إصدار تقرير. وأضفينا الطابع الرسمي على الشراكة مع "المنتدى العالمي للخبرات السيبرانية". وسنعرض قريباً، بدعوة من "منتدى باريس للسلام"، بوابة المعهد للسياسات الحاسوبية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بأولوياتنا المقبلة، سننشر سلسلة دليل تمهيدي عن التكنولوجيات الجديدة، مثل سلسلة الكتل وتكتيكات الأسراب والمواد النانوية. وسننظم حلقات عمل للخبراء من

ونزع السلاح، وهي تقترح تدابير ملموسة يمكن أن تسترشد بها المفاوضات فضلاً عن تنفيذ الاتفاقات وخطط العمل - بالتأزر مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفيما يتعلق بالإنجازات الرئيسية، نود أن نوجه الجمعية العامة إلى الدراسة البحثية المعنونة "لا نزال متخلفين عن المنحنى البياني: التوازن بين الجنسين في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ودبلوماسية نزع السلاح"، مع ما فيها من أرقام وتحليلات تتعلق بالتوازن بين الجنسين في المحافل المتعددة الأطراف التي تتناول الأسلحة. يستند ذلك بدرجة كبيرة إلى العمل السابق الذي اضطلع به المعهد في هذا المجال.

والإنجاز الرئيسي الثاني هو مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهو منتدى خبراء لتعزيز الحوار وتبادل المعارف وإيجاد الفرص للنهوض بالعمل المراعي للمنظور الجنساني في إطار عمليات نزع السلاح.

ثالثاً، أود أن أسلط الضوء على مركزنا الجديد المعني بنوع الجنس ونزع السلاح، الذي يتيح الوصول عبر الإنترنت إلى المعارف المتعلقة بالتوازن بين الجنسين ومشاركة المرأة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلاً عن الجوانب الجنسانية لانتشار الأسلحة واستخدامها. يمكن الوصول إلى هذه المعلومات على موقعنا الشبكي: www.unidir.org.

وفيما يتعلق بالأولويات في المستقبل، سنواصل العمل مع مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٢٠. وعلى وجه التحديد، سننظم حلقات عمل إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لنشر نتائج البحوث وتقديم الدعم العملي للجهات الفاعلة الوطنية في تطبيق منظورات جنسانية على جوهر عملها. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الذكرى السنوية

لمسائل نزع السلاح، بشأن تعزيز الامتثال لنظم أسلحة الدمار الشامل وإنفاذها. وهذا العمل، خلافا للكثير من أعمالنا الأخرى التي تركز بصفة خاصة على المجال النووي، يدرس أيضا النظم الكيميائية والبيولوجية.

أما مسار عملنا الخامس فهو يتعلق بالتحديات الجديدة التي تواجه كبح أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية. ومن الأمثلة على الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد دراسة أصدرناها، بالشراكة مع مكتب شؤون نزع السلاح، في شباط/فبراير بشأن الأسلحة الأسرع من الصوت وتطبيقاتها لتحديد الأسلحة. واضطلعنا بعدد من الأنشطة منذ ذلك الحين، بما في ذلك تنظيم جلسات إحاطة للدبلوماسيين في جنيف، فضلا عن تمرين محاكاة في أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أذكر أننا شرعنا مؤخرا في العمل بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك بوصفه أحد مشاريع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويمول الاتحاد الأوروبي هذا المشروع الذي بدأ في آب/أغسطس وجرى إطلاقه في نيويورك في وقت سابق من هذا الشهر.

وفيما يتعلق بأولوياتنا المقبلة، سننشر قريبا، في كانون الأول/ديسمبر، ست ورقات أعددها، بمساعدة خبراء خارجيين، تنظر في مختلف التحديات المتعلقة بالامتثال والإنفاذ لمختلف نظم أسلحة الدمار الشامل. وبطبيعة الحال، فإن أمامنا المؤتمر المقبل لأمن الفضاء في عام ٢٠٢٠. ولدينا عمل جار كجزء من المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنجري أيضا، كما ذكرت للتو، المزيد من التحليلات للحد من مخاطر الأسلحة النووية، بما في ذلك إصدار دراسة يشارك في إعدادها أكثر من مؤلف في أوائل عام ٢٠٢٠ وبعض التحليلات المتعلقة بالمسارات التي تركز على مختلف السياقات الإقليمية وغيرها.

أخيرا، سنبادر في عام ٢٠٢٠ بإجراء بحوث وغيرها من الأنشطة فيما يتعلق بمستقبل تحديد الأسلحة والتحديات

أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ المعايير السيبرانية. كما سننظم حلقات عمل إقليمية وتمرين محاكاة مع التركيز على إدارة الأزمات السيبرانية، وسنجري بحثاً بشأن تنفيذ المعايير السيبرانية، ولا سيما فيما يخص أمن سلسلة الإمداد والكشف السريع عن مواطن الضعف وبشأن المسائل الناشئة المتعلقة بالقيادة والتحكم بخصوص المنظومات ذاتية التشغيل.

أود أن أتناول بإيجاز البرنامج الذي أقوده بشأن أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية. إن لدينا خمسة مسارات عمل وأول هذه المسارات، والذي أعتقد أن العديد من الحاضرين على دراية به، هو الحد من مخاطر الأسلحة النووية. ويتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد خلال العام الحالي في إجراء تحليل قائم على ربط البيانات في موعد مناسب لانعقاد المؤتمر التحضيري لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيويورك. وأود أيضا أن أشير إلى أننا أصدرنا في وقت لاحق من هذا العام تحليلا إطاريا شاملا، يستند إلى التحليل القائم على الربط بين البيانات، والذي يشكل بدوره الأساس لإجراء مزيد من البحوث، وهو ما سأحدث عنه بعد قليل.

ونواصل القيام بأعمال التحقق النووي. وفي وقت سابق من هذا العام، في آب/أغسطس، نشرنا دراسة عن التحقق من عدم وجود أسلحة نووية، ونحن نبني على تلك الدراسة وننظر في مسائل محددة تتعلق بأمن المواد الانشطارية والرؤوس الحربية النووية في المنشور، المعنون "شاهدوها تذهب: تبسيط القضاء على المواد الانشطارية والأسلحة النووية".

ونواصل عملنا في مجال أمن الفضاء. ويوجد في هذه القاعة معنا زميلي دانيال بوراس، زميل أمن الفضاء لدينا. والذي قام بدور كبير جدا في تنظيم مؤتمرنا لأمن الفضاء وفي إنتاج وتنسيق العديد من الملفات الفضائية وغيرها من الأبحاث، بالإضافة إلى دعم العديد من عمليات الأمم المتحدة. ولدينا مسار عمل جديد، بدأ في نيسان/أبريل، كما ذكر رئيس المجلس الاستشاري

الخبراء الحكوميين والأفرقة التحضيرية. ويشمل ذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وقد انتهى هذان الفريقان من عملهما في وقت سابق من هذا العام. كما قدمنا الدعم لعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي اختتم أعماله في عام ٢٠١٨. ونواصل تقديم الدعم لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية. وفي عام ٢٠٢٠، سنقدم أيضا الدعم إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

وبالإضافة إلى ذلك، نحاول توفير الموارد للدبلوماسيين والباحثين. وشمل ذلك مؤخرا إصدار كتيبات بشأن مواضيع جديدة مثل تقديم موارد لتحقيق المساواة بين الجنسين، وهو ما ذكرته سابقا في هذا العرض، ولكننا قدمنا أيضا للرؤساء وغيرهم قبل الاجتماعات إحاطات ونظمنا لهم تمارين محاكاة بشأن الطائرات مسيرة من دون طيار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وبشأن الأسلحة الأسرع من الصوت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. كما نظمنا في هذا العام، ولأول مرة، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، دورة توجيهية في مجال نزع السلاح في جنيف. ومن الواضح أنها كانت دورة جيدة جدا؛ حيث كانت كاملة العدد، ويمكننا أن نتحدث أكثر عن تلك الدورة إذا كان ثمة اهتمام بهذا الموضوع.

وبالانتقال إلى مسألة التنظيم والإدارة، كما ذكرت من قبل، كانت الفترة الأخيرة فترة تغيير وإصلاح هامين للمعهد، تمشيا مع توصيات الأمين العام. وقد أدخلت تغييرات على ملاك موظفي المعهد وعملياته وهيكله من أجل تنفيذ تلك الإصلاحات. وسمحوا لي أن أبرز البعض من تلك الإصلاحات. ولدينا

الجديدة التي تواجه تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك التكنولوجيات الاستراتيجية بمختلف أنواعها والكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يسعى لإيجاد سبل لتحديد الأسلحة، ولا سيما بغية الحد من عدم القدرة على التنبؤ به استراتيجيا.

هذه، باختصار، برامجنا الأربعة. وأود الآن أن أمضي قدماً وأحدث بإيجاز عن أعمال الدعم المعرفي والاستشاري التي قمنا بها خلال الفترة الماضية، بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وما فتئ معهد بحوث نزع السلاح يقدم الدعم لهيئات نزع السلاح وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. ولكن، في الواقع، تلقينا خلال تلك الفترة عددا قياسييا من طلبات المساعدة، التي سرنا أن نستجيب لها قدر استطاعتنا. ويشمل ذلك مؤتمر نزع السلاح وعدد من هيئاته الفرعية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على السواء. ونعمل أيضا لدعم زملائنا في مكتب شؤون نزع السلاح فيما يتعلق بمختلف المشاورات الإقليمية، دعما لمعاهدة عدم الانتشار. وفي ٢٢ حزيران/يونيه من العام الماضي، قدم معهد بحوث نزع السلاح إحاطة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى حول إدارة الأسلحة والذخائر في ذلك البلد. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، دعمنا الأمين العام في إجراء تقييم تقني بشأن حظر الأسلحة المفروض على الصومال بغية تحديد الخيارات والتوصيات لتحسين التنفيذ، وكانت شعبة شؤون مجلس الأمن هي مركز التنسيق لذلك التقييم. وأفهم أن تقريرا في هذا الصدد قد نُشر على الإنترنت (S/2019/616).

ومن الجدير بالذكر أيضا، وهي معلومة غير مذكورة هنا، أن مديرة المعهد، السيدة ريناتا دوان، قدمت في هذا العام إحاطة إلى مجلس الأمن خلال جلسة الحوار غير الرسمية بشأن الطائرات مسيرة من دون طيار، استنادا إلى البحوث التي أجراها المعهد في الماضي في ذلك المجال. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يتضح من الشريحة، يقدم خبراءنا دعماً تقنياً إلى مختلف أفرقة

لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وهي حاليا ٢٧ في المائة، ونأمل في أن ترتفع هذه الزيادة بعد إجراء المزيد من المناقشات مع المنظمة.

وأخيرا، أود أن ألقى نظرة موجزة على المستقبل. حيث يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المعهد. وسيكون أيضا عام تجديد القرار الذي يقدم للتصويت عليه كل خمس سنوات في اللجة الأولى، أو الذي نأمل في أن يحظى بتوافق الآراء، كما حدث في جميع المناسبات السابقة. ونتطلع إلى إجراء مناقشة شاملة آنذاك، وإلى مواصلة دعم الدول الأعضاء في أنشطتها وجهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بوري على إحاطته.

ووفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو، من خلال جلسة أسئلة وأجوبة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٥.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستأنف اللجنة الآن النظر في مجموعة "آلية نزع السلاح" للاستماع إلى المتكلمين المتبقين. والمتكلم الأول في قائمتنا المتجددة لهذه المجموعة هو الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو، التي ستتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك باسم الدول التالية: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تايلند، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو

أساليب تعاقدية جديدة لجذب أفضل المواهب في مجال البحوث. وفي هذا الصدد، حولنا موظفينا العاملين في مجال البحوث من عقود الخبراء الاستشاريين المقيمين، التي استخدمناها من قبل، إلى ترتيبات فرادى المتعاقدين التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولكننا كنفنا أيضا، بناء على طلب العديد من الدول الأعضاء، جهودنا لإنشاء برنامج للباحثين الزائرين والزمالات. وسيكون لدينا زملاء من عدد من مختلف البلدان يأتون لقضاء بعض الوقت في المعهد العام المقبل.

وإلى جانب ٥٧ حدثا نظمناها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرنا أيضا ٣٠ منشورا. وقد أنشأنا قدرة جديدة على التواصل، وهو إجراء اقترح العديد من الجهات المعنية العاملة معنا أن نتخذه. وركزنا أيضا على تحسين أدواتنا على شبكة الإنترنت من أجل إحالة المعلومات إلى اللجنة. وزدنا من مستوى شراكتنا. وهنا أود أيضا أن أشيد بقيادة ودعم مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح برئاسة رئيسه، السفير ستيفان كونغستاد، ممثل النرويج، لما قدمه لنا بالفعل من عون كبير خلال هذه الفترة. كما عززنا التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى الميزانية والشؤون المالية، لن أطيل الحديث عن هاتين المسألتين لأهما تناقشان أيضا في اللجنة الخامسة، وفي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وفي أماكن أخرى. وكانت هناك اتجاهات إيجابية، منها زيادة تنوع مانحينا وارتفاع إيراداتنا السنوية. كما ارتفعت نفقاتنا على البرامج والبحوث المعززة، وتلقينا المزيد من الإسهامات التي تجاوزت ١٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة. وتلقينا أيضا المزيد من الدعم المتعدد السنوات، ومخصصات أقوى للبرامج. ولكن، بطبيعة الحال، لا يزال الدعم المقدم للعمليات المؤسسية محدودا، وظلت الإعانة المخصصة لنا بدون تغيير منذ عام ٢٠٠٠، بنسبة ٦ في المائة، وليس ٩ في المائة. وعلى الجانب الإيجابي، أصبح المعهد مؤهلا الآن في إطار

جنساني على عملنا يسمح لنا بابتكار حلول سياساتية أكثر استدامة وشمولا بحيث تكون جامعة وأكبر أثرا. ويعزز السعي إلى تحقيق المنظورات الجنسانية في عملنا المشاركة المتنوعة والهادفة للنساء والرجال في جميع جوانب تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

إن المنشور الذي نشره مؤخرا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بعنوان "استمرار التأخر عن المنحنى: التوازن بين الجنسين في دبلوماسية تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح"، يبرز حقيقة أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في محافل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونشجع على اتخاذ إجراءات محددة الأهداف حتى تكون المرأة والرجل ممثلين على قدم المساواة في المناقشات وصنع القرار، مما سيساعد على تحقيق نتائج فعالة ومستدامة في عملنا. ويمكن لوجهات نظر متنوعة أن تجلب رؤى جديدة وأن تحسن أداء آلياتنا لنزع السلاح، ونحث الدول على تحسين التوازن بين الجنسين في وفودها.

ونرحب بالعمل الذي تم إنجازه خلال العام الماضي للنهوض بتلك المسائل في إطار آلية نزع السلاح الأوسع نطاقا، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقضايا الجنسانية وبالعنف الجنساني خلال المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة؛ والتركيز على الاعتبارات الجنسانية في المؤتمر المقبل لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ والزيادة في عدد قرارات اللجنة الأولى التي تراعي المنظورات الجنسانية؛ والجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في اختيار أعضاء أفرقة الخبراء الحكوميين؛ وعمل مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك نشر مجموعة من الموارد الجنسانية للممارسين المتعددي الأطراف. ونرحب أيضا بحقيقة أن المرأة باتت تشغل لأول مرة جميع المناصب القيادية الرئيسية في الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني قام بدور محوري في

الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لايفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

السيدة بيكلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):
كما أشترتم، سيدي، فإنني أدلي بهذا البيان باسم البلدان الـ ٧٨ المشار إليها في بيانكم، فضلا عن الاتحاد الأوروبي.

لقد شهدنا، على مدى السنوات القليلة الماضية، تعزيزا للمنظورات الجنسانية في عمل اللجنة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تفر خطة الأمين العام لنزع السلاح صراحة بأن المنظورات الجنسانية تجعل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح أكثر فعالية. وتوفر المنظورات الجنسانية رؤى رئيسية عن كيف أن النساء والرجال والفتيات والفتيان يمكن أن يتأثروا بشكل مختلف بالنزاعات المسلحة والأسلحة. وهي مسألة شاملة ذات صلة مباشرة بتنفيذ جهود السلام والأمن الأوسع نطاقا، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعملية بيجين+٢٥ ذات الصلة.

إن الآثار الجنسانية المتفاوتة للنزاعات المسلحة على النساء والرجال والفتيات والفتيات هي من الاعتبارات الحاسمة. فعلى سبيل المثال، في حين يشكل الرجال معظم الحسائر البشرية المباشرة الناجمة عن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن هذه الأسلحة كثيرا ما تستخدم لتيسير أعمال العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، ما يؤدي إلى آثار جسدية ونفسية - اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل. إن تطبيق منظور

المناسب بشأن المسائل في ميدان نزع السلاح. وتتطلب البيئة الجغرافية السياسية الحالية مثل هذه المنظورات المبتكرة والحوارات المعززة التي يمكن أن تستجيب لشواغلنا الأمنية الجماعية. وفي ذلك السياق، ينضم وفد بلدي إلى النداءات الداعية إلى كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومشاركتها الهادفة في مختلف محافل نزع السلاح. إن إعطاء الأولوية للمنظور الجنساني في مناقشات نزع السلاح والأمن الدولي يوسع معرفتنا وفهمنا للتحديات بغية إحراز التقدم في مجال نزع السلاح. وما زلنا نأمل في أن تؤدي مناقشاتنا وقراراتنا في هذه الدورة إلى إبعادنا عن المناقشات الحادة، وتقريبنا من المناقشات التي من شأنها أن تعزز التضامن والثقة بين الدول الأعضاء، وتتيح لنا التحرك نحو اتخاذ قرارات تقوم على توافق أكبر وأرضية مشتركة على الرغم من وجهات نظرنا المتباينة أحياناً، ومن كوننا نتعامل مع عدد من المسائل الحساسة والمعقدة.

السيد جيهانزيب خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

لم تتمكن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح من وضع صك ملزم قانوناً منذ عام ١٩٩٦. وذلك أمر يعزى مباشرة إلى تضارب أولويات مختلف الدول الأعضاء. إذ تعارض بعض الدول بدء المفاوضات بشأن معاهدات جديدة لمجرد أنها تتعارض مع حساباتها الاستراتيجية التي تهدف إلى إدامة ميزاتهما العسكرية وأوضاعها التفضيلية. وترفض دول أخرى بعض الصكوك التي سيكون لها، بسبب طبيعتها التمييزية المتأصلة، آثار سلبية غير متناسبة على أمنها.

وقد أدى التفاعل بين تلك العوامل إلى حالة من الجمود انتابت آلية نزع السلاح. وتشاطر باكستان الكثيرين شعورهم بالإحباط وخيبة الأمل إزاء الحالة الراهنة. بيد أننا لا نلوم آلية نزع السلاح على هذه الحالة. فالاكتفاء بإدانتها أو محاولة إيجاد سبل للالتفاف عليها ليس سوى علاج للأعراض دون التصدي للأسباب الجذرية. وليست الحالة الراهنة سوى نتيجة للحقائق

زيادة الوعي بالمنظورات الجنسانية في مجال نزع السلاح. ويقدم المجتمع المدني المشورة والأفكار التي تحفزنا على اتخاذ إجراءات مجدية. ونحن ممتنون لالتزامه ومنتطلع إلى استمرار التعاون معه.

وفي الختام، نحتاج إلى أن ندمج المنظورات الجنسانية بصورة جماعية في جميع الجهود المبذولة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا يمكن لهذه المشاركة إلا أن تحسن أداء آلية نزع السلاح وأن تعزز السلام والأمن الدوليين.

السيد نغونديزه (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

نشاطر العديد من الدول الأعضاء شعورها بالإحباط والقلق لأن مؤتمر نزع السلاح لم يَفِ بتوقعات إنهاء المأزق الذي طال أمده في عام ٢٠١٩. وبينما لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بمؤتمر فعال لنزع السلاح مكلف بالتفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح، فمن المؤسف أن هذا المؤتمر لم يضطلع بولايته الأساسية خلال السنوات الـ ٢٣ من عضوية جنوب أفريقيا فيه - ويستثنى من ذلك، بطبيعة الحال، المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بمسؤولياته بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي يحتل مكان الصدارة في ظل التحديات الخطيرة التي أضرت بالجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولذلك فنحن بحاجة ماسة إلى الاهتمام بالحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح.

ومما يثير القلق أيضاً أنه لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل لعدة سنوات أيضاً في إطار هيئة نزع السلاح، وهي الهيئة التداولية المعترف بها بشأن مسائل نزع السلاح. ولذلك لم تتمكن ما تسمى بالآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح من إحراز تقدم كبير في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى الرغم من تلك التحديات، يشجع وفد بلدي عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونشيد بالمعهد على إجرائه بحوثاً مستقلة عالية الجودة وعقد مناقشات في الوقت

السيدة هامر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.19) وتود أن تضيف ما يلي:

يساورنا قلق عميق إزاء التطورات الراهنة في آلية نزع السلاح. وتهمين على مؤتمر نزع السلاح المناقشات الإجرائية المطولة على حساب الموضوع. ولم تتمكن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح من عقد جلسات رسمية خلال دورتها عام ٢٠١٩، مما منعها من أداء دورها في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ في وقت يلزم فيه بناء الثقة والتعاون أكثر من أي وقت مضى. ومع تصاعد التوترات الجغرافية السياسية، بات من واجبنا ومسؤوليتنا أن نعمل بجد أكبر من أجل تحقيق الأمن من خلال التعاون بدلا من السماح بتفاقم المواجهات. ونأسف لأن اللجنة الأولى واجهت صعوبات شديدة في بدء عملها. وآمل أن نتفق جميعا على أننا نريد أن نستخدم الوقت المخصص لنا لإجراء المداولات المواضيعية التي ترمس الحاجة إليها بدلا من المناقشات التنظيمية. إن تقويض نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك آليته، سيأتي في نهاية المطاف على حساب المصالح الأمنية لجميع الدول. فمسؤوليتنا المشتركة هي أن نعكس مسار هذا الاتجاه السلبي وأن نشارك في الحوار والتعاون.

وستلتزم النمسا التزاما راسخا بهذه الروح خلال رئاستها لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢٠ بالعمل مع الدول الأعضاء والرؤساء الآخرين. ومن المشجع أن نرى اهتمام الكثيرين في وقت مبكر بتحديد سبل الاستفادة من مؤتمر نزع السلاح على نحو أفضل وتنشيط الهيئة التفاوضية القائمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في نهاية المطاف. ولا بد من تحديث أساليب عمله بالنظر إلى الجمود الذي خيم عليه أكثر من عقدين، وتوسيع عضويته في نهاية المطاف. وإن النمسا على استعداد لعدم ادخار أي جهد للإسهام في تهيئة مناخ إيجابي في مؤتمر نزع السلاح والسماح بالتركيز على الموضوع.

الاستراتيجية السائدة، التي تتسم بالافتقار إلى الإرادة السياسية؛ ولا علاقة لها بإجراءات وأساليب العمل. وعلى أية حال، تمكنت نفس آلية نزع السلاح من التوصل إلى معاهدات تاريخية في الماضي عندما كانت الظروف أكثر ملاءمة.

ولا يوجد في الحالة الراهنة اليوم توافق في الآراء بشأن بدء المفاوضات المتعلقة بأي مسألة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن بين ما يُسمى بالمسائل الأساسية الأربع، وفيما تؤيد الغالبية العظمى العمل الموضوعي بشأن المسائل التي طال أمدها، المتمثلة في نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ليس عند بعض البلدان استعداد إلا للدفع قدما بتدبير جزئي لعدم الانتشار في صورة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون تناول مسألة المخزونات الحالية، وهو الأمر الذي لن يسهم بأي حال في نزع السلاح النووي.

ولا تقتصر التحديات التي تواجهها آلية نزع السلاح على مؤتمر نزع السلاح. فاللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح تواجهان استقطابا ماثلا وعدم وجود توافق في الآراء لمعالجة أكثر المسائل إلحاحا في مجال السلام والأمن الدوليين. ويتمثل التحدي الحقيقي، من وجهة نظرنا، في كيفية التعامل مع الديناميات السياسية والتطورات الحاصلة خارج غرف اجتماعات الأمم المتحدة. وما دامت خطط الهيمنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تطغى على السعي إلى تحقيق الأمن المتكافئ، فسيظل إحراز التقدم الحقيقي أمرا بعيد المنال. وسيظل التحريف التمييزي للنظام النووي العالمي وممارسة المعايير المزدوجة في وضع الإعفاءات والاستثناءات التي تحركها دوافع استراتيجية واقتصادية يعرقلان إحراز التقدم. ويتعين علينا أن نعود إلى اتباع النهج التعاونية وغير التمييزية القائمة على توافق الآراء والتي تحقق الأمن المتكافئ وغير المنقوص للجميع.

السلاح قد تقلصت وألغيت بسبب نقص التمويل. ونكرر التأكيد على الحاجة القوية إلى أن تسدد جميع الدول اشتراكاتها المقررة في الوقت المناسب لتجنب الآثار السلبية على العمل الحيوي في مجال نزع السلاح. ونؤيد تأييدا تاما خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تتيح لنا فرصة نادرة لكسر الجمود وتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتواصل أيرلندا الدعوة إلى مشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع ومشاركته في مختلف محافل نزع السلاح، وتعتقد أنه ينبغي زيادة دعم هذه المشاركة. ونحن ملتزمون بإشراك النساء والشباب لضمان تنوع الأصوات والمشاركة في آلية نزع السلاح. وما برحت المساواة بين الجنسين منذ فترة طويلة أولوية بالنسبة لأيرلندا، ونحن فخورون بالمشاركة في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، حيث اتخذت خطوات عملية إلى الأمام تحقق المساواة بين الجنسين وإدراج المنظورات الجنسانية في آلية نزع السلاح. ونشكر الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الذين أسهموا في ذلك العمل ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للمنظور الجنساني في عملنا. ونرحب بحقيقة أن النساء يشغلن لأول مرة جميع المناصب الرئيسية في الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وتفخر أيرلندا بأنها قد ساعدت في تقديم البيان المتعلق بتعزيز المنظورات الجنسانية في مجال نزع السلاح بالنيابة عن ٧٩ بلدا في الأمم المتحدة بعد ظهر اليوم.

ونشجع بقوة على اتباع نهج استباقي لتعزيز مشاركة الشباب في محافل نزع السلاح. ويمكن إشراك حركات الشباب في تقديم آراء من المجتمعات المحلية المتضررة والسكان الممثلين تمثيلا ناقصا ويمكن أن تقدم أفكارا جديدة وخلاقة إلى المؤسسات الراسخة. ونرحب بالتركيز على الشباب وعلى أهداف الأمين العام المتمثلة في توفير المزيد من فرص التعليم والتدريب للشباب للعمل في ميدان نزع السلاح.

وتفخر النمسا بمشاركتها النشطة بوصفها رائدة في خمسة إجراءات في إطار خطة الأمين العام لنزع السلاح. وقد أظهرنا أننا على استعداد لتقديم مساهمات ملموسة لإحراز تقدم في الإجراءات من خلال تنظيم مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقديرنا الصادق للمساهمات القيمة والثاقبة التي قدمها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية الأخرى في عملنا في جميع المحافل وآليات المعاهدات في آلية نزع السلاح.

وستكون النسخة الكاملة من البيان النمساوي متاحة على البوابة المفرة للورق PaperSmart.

السيد ديفلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.19).

ولا تزال أيرلندا ملتزمة بآلية فعالة لنزع السلاح في الأمم المتحدة تيسر قدرتنا على إحراز التقدم في تحقيق أهدافنا المشتركة. وتضطلع الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار بدور حيوي في تيسير المشاركة البناءة التعاونية وصون السلام والأمن. ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح واستمرار فشله في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متفق عليه. ويجب أن نبرهن على المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لتحقيق تقدم حقيقي. وتؤيد أيرلندا الدور الهام لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها هيئة تداولية تابعة للجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح. وقد شعرنا بحجية أمل عميقة لأنها لم تتمكن من عقد مداورات موضوعية رسمية هذا العام. وذلك يمثل الفتور الأوسع نطاقا الذي يؤثر على آليتنا لنزع السلاح، ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان تنشيطها. ولا تزال أيرلندا تشعر بحجية الأمل لأن جلسات نزع

معاً، بهذه الخطة، من منع الصدام من التراكم في آلية نزع السلاح. ومرة أخرى، يتطلب ذلك إرادة سياسية منا جميعاً.

السيد كلوتشار (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):

لا تزال الجمهورية التشيكية تشعر بقلق عميق أيضاً إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح وفشله المستمر في الاتفاق على برنامج عمل. إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح وينبغي أن يؤدي دوره الحاسم في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفقاً لولايته. وكنا نتوقع بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، على غرار العديد من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونذكر أن بدء هذه المفاوضات غير ممكن بالنسبة لبعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج عمل بشأن جميع القضايا الأساسية لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستند إلى المناقشات الموضوعية التي جرت هذا العام. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى نتائج توافقية، فإن المناقشات يمكن أن تساعدنا على بناء أرضية مشتركة للعمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في السنوات المقبلة.

ومن المعروف جيداً أن الهدف الأساسي للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح هو توسيع عضوية المؤتمر، وهو أمر لا يعد أساسياً بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح فحسب، بل له أهمية أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. ومما يؤسف له أن مؤتمر نزع السلاح لا يكرس وقتاً كافياً لهذه المسألة. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا لتعيين منسق خاص يمكنه أن يشرع في المناقشات الضرورية بشأن هذه المسألة. ونحن مقتنعون بأن من شأن توسيع عضوية المؤتمر أن تعزز الشفافية والشمولية في عمله. ونعتقد أن الهدف العالمي المتمثل في تحقيق الاستقرار والأمن الدوليين فيما يتعلق

السيدة شيكونغو (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية):

ناميبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.19). ونؤيد أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو للتو.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء بطء حركة عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما في إطار مؤتمر نزع السلاح. وفي حين ندرك الدور المهم لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، يساورنا القلق إزاء حالة الجمود التي تكتنف مؤتمر نزع السلاح فيما يخص الاتفاق على برنامج العمل. فثمة حاجة إلى تنشيط مؤسسات ومحافل نزع السلاح المتعددة الأطراف المكلفة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وهو ما يمكن القيام به بتحسين التنسيق بين تلك المؤسسات وبتمكينها من الاستفادة من الخبرة اللازمة. وتتطلب فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأدواتها من جميع الدول الأعضاء إبداء الإرادة السياسية والمشاركة في جميع مسائل الأمن والسياسة الدولية بطريقة شفافة. ولذلك ينبغي أن نكون استباقيين وملتزمين في مساعينا لتعزيز نزع السلاح لصالح الجميع. تقر خطة الأمين العام لنزع السلاح بأن المنظورات الجنسانية تزيد فعالية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك تؤمن ناميبيا إيماناً قوياً بأننا يجب أن نأخذ في الاعتبار، ونحن نشجع نزع السلاح، الأدوار الرئيسية التي يمكن أن يؤديها النساء والرجال والفتيات والفتيان العاديون، وكذلك كيف يمكن أن يتأثروا بالنزاعات المسلحة وتوافر الأسلحة في المجتمع. ويكتسي نوع الجنس لنا، باعتباره مسألة شاملة، أهمية مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأخيراً، نرحب بمبادرة الأمين العام "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" ونشيد بها. ونعتقد أننا سنتمكن

وعلى نفس المنوال، يعتقد وفد بلدي أن الانخراط مع الشباب يمكن أن يسهم إسهاماً قيماً في إحياء آلية نزع السلاح، حيث أن الشباب، الذين يميلون إلى الابتكار والتطلع إلى المستقبل، يمكن أن يحفزوا المناقشات الراكدة بتقديم آرائهم وأفكارهم. واستناداً إلى هذا الاعتقاد، قدمت جمهورية كوريا مشروع قرار جديد (A/C.1/74/L.48) بشأن الشباب، على أمل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى إشراك الشباب وتشجيع الدول الأعضاء على السعي إلى زيادة عدد التدابير الملموسة المتخذة لتمكين الشباب وإشراكهم وتنقيفهم. وندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى.

ويرحب وفد بلدي أيضاً بخطة الأمين العام لنزع السلاح، وهو على أهبة الاستعداد للعمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء الأخرى من أجل مواصلة العمل.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.19)

إن بلدي ملتزم التزاماً عميقاً بآلية نزع السلاح. ويجب أن تستند مناقشاتنا إلى احترام المصالح الأمنية المحددة لكل بلد ومنطقة. وهذا أمر أساسي لأي حوار يقوم على الثقة.

وثمة جانب أساسي آخر هو احترام قاعدة توافق الآراء، وهذا هو السبب في قلق فرنسا إزاء الاتجاه المتزايد للمناقشات الاستقطابية بشأن نزع السلاح النووي. وتوفر لنا آلية نزع السلاح ومؤسساتها، على النحو الذي كرسته الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، إطاراً قوياً حيوي الأهمية للمضي قدماً على طريق تحقيق نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أذكر بالتزام فرنسا تجاه مؤتمر نزع السلاح - المحفل العالمي المتعدد الأطراف الوحيد المسؤول عن التفاوض

بنزع السلاح يجب بحكم تعريفه أن تتناوله هيئة ذات طابع تمثيلي عالمي بما يعكس التطورات الحاصلة في البيئة الأمنية العالمية.

لسيدة ليم (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): شجعنا خلال السنوات الماضية، رؤية بعض التطورات الإيجابية في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومما يؤسف له أننا شهدنا أيضاً بعض الانتكاسات. حيث واجهت اللجنة الأولى هذا العام تأخيراً في اعتماد برنامج عملها. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة - وهي الهيئة التداولية الفريدة الوحيدة لتقديم توصيات إلى الجمعية العامة - من عقد دورة موضوعية رسمية في شهر نيسان/أبريل.

ولم نفشل فحسب في مؤتمر نزع السلاح، الذي هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، في التوصل إلى برنامج عمل تأخر كثيراً، بل فشلنا أيضاً في تشكيل هيئات فرعية. ومما يبعث على الإحباط الشديد عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من تقديم سوى تقرير فني إلى الجمعية العامة على مدى سنتين متتاليتين.

وقد حان الوقت الآن لاتباع نهج جديد لإحياء آلية نزع السلاح. وعلى سبيل المثال، نعتقد أن الاقتراح الذي قدمه الوفد الهولندي بالفصل بين برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وإنشاء هيئات فرعية اقتراح يستحق النظر فيه. وبينما نؤيد وضع برنامج عمل شامل ومتوازن، ينبغي ألا يعوق هذا المبدأ الأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح.

وتعتقد جمهورية كوريا أيضاً أن المشاركة النشطة للمجتمع المدني، والإسهام المتبصر لمؤسسات البحوث، يمكن أيضاً أن يولدا زخماً إيجابياً في مسعانا المشترك. وتود كوريا، على وجه الخصوص، أن تؤكد تقديرها العميق للدور الداعم الذي يؤديه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لإسهامه في البحوث المتعمقة في طائفة واسعة من قضايا نزع السلاح.

والنص الكامل لبياني متاح على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد الخالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): تواجه آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح حالة ضعف لم يسبق لها مثيل.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يعاني من الافتقار إلى الإرادة السياسية، مما يشكل السبب الرئيسي للمأزق المؤسف الذي يواجهه. وتشعر الجزائر، على غرار العديد من البلدان الأخرى، بقلق بالغ لعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح - الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة فيما يتعلق بنزع السلاح - على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن. ولتلك الحالة الراهنة غير المقبولة، القائمة في مؤتمر نزع السلاح على مدى عقدين آثار ضارة بصورة خاصة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وينبغي لنا ألا نتجاهل حقيقة أن هذه الآلية قد أسهمت إسهاما قيما في نزع السلاح، على المستوى المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، اسمحو لي أن أذكر بأن المقرر CD/1864، الذي اعتمد بتوافق الآراء قبل ١٠ سنوات، تحت رئاسة الجزائر، لوضع برنامج عمل، لا يزال مثالا على أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يمضي قدماً بطريقة مسؤولة. ولذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى الاتفاق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل متوازن وشامل. ويأمل بلدي، الذي سيتولى أول رئاسة بالتناوب لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢٠، أن تنضم الدول الأعضاء إلى الجهود الرامية لإحراز تقدم إيجابي في عمله خلال تلك الدورة.

كما أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة معرضة للخطر. وتعرب الجزائر عن بالغ قلقها إزاء عجز هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، عن عقد دورتها التنظيمية والموضوعية في عام ٢٠١٩، وتأمل أن تعقد الهيئة، من خلال معالجة المسائل الكامنة وتفادي تسييس عملها، دورتها الموضوعية في عام

بشأن معاهدات نزع السلاح - الذي تم في إطاره وفي إطار سابقه التفاوض على معاهدات نزع السلاح الرئيسية.

ولا يسع فرنسا إلا أن تأسف للمأزق الذي يواجه مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات عديدة. وقد أتاح إنشاء هيئات فرعية في عام ٢٠١٨ إجراء مناقشات جوهرية للغاية بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتمثل هذه المسألة أولوية بالنسبة لفرنسا، وقد حان الوقت لبدء المفاوضات. وستؤيد فرنسا التجديد السنوي للهيئتين الفرعيتين، على أساس مبدأ الاستمرارية وتطوير المناقشات. ونؤيد أي اقتراح قادر على تحسين فعالية مؤتمر نزع السلاح، تمشياً مع مبادرة هولندا.

واسمحو لي أن أقول بضع كلمات عن هيئة نزع السلاح. فعلى الرغم من عدم وجود تبادل لوجهات النظر بشكل رسمي هذا العام، وهو أمر نأسف له، فإننا نرحب بالمناقشات الجوهرية التي جرت، ولا سيما بشأن المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي. ولا يزال بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء مشاكل التمويل الخطيرة التي تواجه اتفاقيات نزع السلاح منذ سنوات. وعلاوة على ذلك، تعرب فرنسا عن أسفها لأن احترام تعدد اللغات يتعرض للخطر بسبب هذه الحالة المالية غير المستقرة، جراء عدم وفاء بعض البلدان بالتزاماتها المالية المترتبة عليها.

وفي الختام، اسمحو لي أن أشير إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي هو جهة فاعلة رئيسية في مجتمع نزع السلاح، والذي راكم خبرة هامة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية الناشئة مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني، ونحن ملتزمون التزاما تاما بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي دعا بلدي إلى إنشائه، والذي يسهم في تفكيرنا الجماعي في قضايا نزع السلاح الرئيسية اليوم، على غرار تحديد أسلحة الدمار الشامل.

ونحث جميع الوفود بقوة على إعادة التركيز على جوهر جدول أعمال نزع السلاح خلال الدورات المقبلة. إن إعادة تنشيط الآلية وكفالة ملاءمتها للغرض مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتقديم هولندا ورقة عمل بعنوان "العودة إلى الأساسيات - برنامج العمل" في مؤتمر نزع السلاح هو إسهام ملموس من وفد بلدي.

إن هولندا داعم نشط لجدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، وقد قررت أن تناصر الإجراءات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني وإدارة النزاعات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وأن تدعمها. إن بعض التطورات في ميدان العلم والتكنولوجيا تشكل مخاطر على صون السلم والأمن الدوليين واحترام القانون الدولي. فينبغي لنا، لدى التصدي لتلك التحديات، أن نعتد نهجا عمليا يستند إلى تطبيق القانون الدولي القائم، بما في ذلك التفاوض بشأن تدابير نزع السلاح، مثل مدونة لقواعد السلوك ومبادئ ومبادئ توجيهية وصكوك ملزمة قانونا.

إن التنفيذ الكامل والامتثال الصارم أمران أساسيان لدعم النظم القائمة ويشكلان الأساس الذي تقوم عليه أي تدابير مستقبلية لنزع السلاح. وأود أن أشدد هنا على أن الإجراءات الملموسة أبلغ من الأقوال. وما زال يساورنا القلق إزاء الاستدامة المؤسسية والمالية لبعض أجزاء آلية نزع السلاح. فيجب كفالة دفع جميع الدول الأطراف اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها، وينبغي أن تترتب على عدم الدفع عواقب. إن تعددية الأطراف البناءة هي مسؤولية مشتركة بين جميع الدول، ويشمل ذلك الوفاء بالالتزامات المالية. وتطلع إلى مناقشة بعض التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الشؤون المالية للاتفاقيات، ولا سيما منها الائتمانات.

وفي الختام، يشجعنا الاهتمام المتزايد الذي يولي للمسألة الجنسانية في آلية نزع السلاح. فتزايد عدد الوفود التي تسعى إلى

بشكل رسمي، من أجل الوفاء بولايتها، واستكمال دورتها التي مدتها ثلاث سنوات، بشكل سليم، في عام ٢٠٢١. واللجنة الأولى هي أيضا هيئة هامة ينبغي الحفاظ عليها. ولهذا الغرض، يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعزز الحوار والتعاون داخل اللجنة من أجل التصدي على نحو أفضل لتحديات نزع السلاح. وبهذه الروح، يشدد بلدي على أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، بغية إجراء استعراض شامل لجميع مسائل نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يؤكد وفد بلدي ضرورة الحفاظ على طبيعة ودور وغرض آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وزيادة تعزيزها.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وتونس باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.19)، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

والنص الكامل لبياني متاح على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيد غبريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى تأييدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.19)، أود أن أدلى بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن آلية نزع السلاح هي عنصر أساسي في النظام المتعدد الأطراف. وتؤيد هولندا تعددية الأطراف الفعالة، لأنها أفضل ضمان للأمن والسلام والتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك آلية لنزع السلاح مستجيبة لتحديات العالم المعاصر. ونأسف لعدم تمكن اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح، من مواصلة عملهما الموضوعي هذا العام.

آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف والنهوض بالعمليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثانياً، يجب رفض تسييس آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف رفضاً قاطعاً. فقد كان هناك اتجاه مثير للجزع في السنوات الأخيرة للتسييس في بعض آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف والمنظمات المنشأة بموجب معاهدات. فظلت بعض البلدان تستخدم برامج نزع السلاح لأغراض سياسية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بالتشهير والافتراء. ونحن نرفض بشدة هذه الممارسات التي عطلت التشغيل العادي لهذه الآليات وأدت إلى تفاقم الانقسامات بين الدول الأعضاء.

ثالثاً، ينبغي لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف أن تستجيب لتغير الأزمان. فاليوم، تتشابك المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ولا يزال موضوع ونطاق تحديد الأسلحة ونزع السلاح يتوسعان، وتشكل التكنولوجيا الناشئة مخاطر وتحديات متزايدة للأمن الدولي. وفي ظل هذه الخلفية الجديدة، ينبغي لآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف أن تتكيف مع الواقع الجديد بالعمل على البنود التقليدية من جدول الأعمال، وأن تعالج بصورة استباقية، في ذات الوقت، المسائل الأمنية الجديدة من أجل التصدي على النحو المناسب للتحديات الأمنية الجديدة. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف على أساس تعددية الأطراف من أجل تقديم الدعم والمشاركة بنشاط في عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف والحفاظ على تلك الآليات والنهوض على نحو تضافري بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.19).

لقد أدى فشل مؤتمر نزع السلاح في بدء العمل الموضوعي على مدى السنوات العشرين الماضية إلى تزايد الإحباط إزاء

الإشراك المتساوي للنساء والرجال في وفودها وزيادة الاهتمام بالمنظور الجنساني يبرران جهودنا المستمرة.

السيد وو جيانجون (الصين) (تكلم بالصينية): تفضلت اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، بدور حيوي في صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

واليوم، يمر المشهد الأمني الدولي بتغيرات معقدة وعميقة. وقد لجأت بعض البلدان إلى الانفرادية وهي تقوض الآن النظام الحالي للمعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة في محاولة لإعادة النظام إلى حقبة الحرب الباردة. وتواجه سلطة الآلية التقليدية المتعددة الأطراف لنزع السلاح تحديات شديدة وتقوض فعاليتها. وتؤمن الصين بأن آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح تجسد التزام الدول الأعضاء بتعددية الأطراف، وتعمل كمئبر هام لمناقشة مسائل الأمن الدولي وتعزيز تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي والمشاركة في إدارة الأمن العالمي على قدم المساواة. ويجب علينا أن نعزز دور تلك الآليات، في ضوء المشهد الأمني الدولي المعقد.

أولاً، ينبغي تعزيز سلطة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشهد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الصكوك الهامة لتحديد الأسلحة واعتمادها شهادة تامة على فعالية هذه الآليات وقدرتها على البقاء. وينبغي ألا يُضحى بالآليات نفسها ولا بنظامها الداخلي نتيجة للجمود الناجم عن الخلافات حول أولويات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. كما أنه ليس من العملي إنشاء آليات جديدة من الصفر. ولذلك ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل، على أساس الاحترام المتبادل، رأب الخلافات وبناء توافق في الآراء من خلال المشاورات على قدم المساواة في محاولة لحفز

الولايات المتحدة عن التقيد باتفاقات والتزامات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح والامتناع لها تحدّد بتقويض سلطة ودور منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فتلك التقارير، بما تتضمنه من معلومات مشوهة وملفقة، تتعارض مع ولاية تلك المنظمات ووظائفها.

وقد شهدنا مرة أخرى، في هذا العام، محاولة أخرى ذات دوافع سياسية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فيما يتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح وراثته وتقريره. ولم تسع تلك التدابير سوى إلى عرقلة عمل مؤتمر نزع السلاح. فيجب على المجتمع الدولي أن يطبق بدقة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تكوين مكتب شؤون نزع السلاح وأفرقة الخبراء الحكوميين في ميداني نزع السلاح والأمن الدولي.

وتؤيد إيران إنشاء برنامج للزمالات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما نواصل دعم برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
تشهد الحالة الراهنة من حيث الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار زيادة في التوترات وعدم القدرة على التنبؤ، فضلا عن تفاقم التهديدات والتحديات السابقة وظهور تهديدات وتحديات جديدة. ولذلك فمن الضروري اعتماد جدول أعمال إيجابي وموحد. ولذلك السبب يقدم الاتحاد الروسي مشروع قرار بشأن "تعزيز وتطوير منظومة معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار". ويهدف مشروع القرار إلى حفز المجتمع الدولي لأغراض الحفاظ على الهيكل القائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحسينه. وندعو الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار والمشاركة في تقديمه.

وكل عنصر من عناصر ثالث نزع السلاح - اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح

الافتقار إلى الإرادة السياسية. ومن الأمثلة على الافتقار إلى الإرادة السياسية التصويت السلبي المتكرر للولايات المتحدة أو امتناعها عن التصويت لسنوات. فلم تكثف الولايات المتحدة بعدم الرغبة في الدخول في مفاوضات بشأن معاهدات جديدة لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة فحسب، بل إنها انسحبت من عدة صكوك دولية ذات صلة.

ومن الأمثلة المزممة الأخرى على ذلك إسرائيل. ففي كل عام، تتخذ اللجنة الأولى قرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تتطلب من إسرائيل الانضمام فورا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للآلية كفاءة تنفيذ تلك القرارات.

وقد ذكرت السيدة ناكاميتسو أن "آلية نزع السلاح تعمل كمقياس للأمن الدولي" (A/C.1/74/PV.3، الصفحة ٦). ومع ذلك فمن الملح أكثر من أي وقت مضى، ومع جمود مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، أن تسهم اللجنة الأولى في نزع السلاح والأمن على الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد، فإن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وأنصارها غير راغبين في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل وقائم على الأولويات. وقد حاولوا منذ وقت طويل إخفاء افتقارهم إلى الإرادة السياسية الحقيقية بإثارة النواحي التقني

وإذ نشير إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا نؤيد بشدة البدء مبكرا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، وهو ما ظلت الجمعية العامة تدعو إليه لسنوات. فذلك هو الخيار العملي الوحيد بالنسبة لنا إذا أردنا النهوض بنزع السلاح النووي.

ومما يؤسف له أن الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح، وبالتالي اللجنة الأولى، قد خضعت للنهج المسيء الذي تتبعه الولايات المتحدة في توسيع جدول أعمالها الثنائي بخصوص بلدان محددة في سياق النظام المتعدد الأطراف. وظلت تقارير

السلاح عن إجراء استعراض شامل لمسألة عقد دورات اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح في مكتب الأمم المتحدة في فيينا أو في جنيف. وسيتيح اعتماد مشروع المقرر لجميع الوفود المشاركة في أعمال هذين المنبرين على أساس غير تمييزي ويساعد على تحسين حالة آلية نزع السلاح. وندعو جميع الوفود إلى تأييد مشروع المقرر.

السيد سانثيث دي ليرين (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
تؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.19) وممثل ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة من البلدان.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي نحتفل بها في العام المقبل، فرصة لا مثيل لها لإظهار الفوائد الكبيرة لتعددية الأطراف من حيث السلام العالمي وأثرها المباشر على استقرار وأمن جميع الدول الأعضاء، وبالتالي على سكانها. وهذا الدعم للأمم المتحدة وتعددية الأطراف يقودنا إلى إعادة تأكيد الحاجة إلى زيادة فعالية اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح في توفير قيمة مضافة وحلول ملموسة للتحديات التي نواجهها.

وتمثل اللجنة الأولى فرصة عظيمة للجمع بين آراء مختلفة يمكن تعزيز أثرها بإجراء مناقشات أكثر تركيزاً بشأن المسائل والتحديات الأمنية الراهنة. ويجب أن نسعى إلى توسيع نطاق القرارات بغية استيعاب الحقائق الجديدة الناشئة في ميدان نزع السلاح.

ويجب أن يكون مؤتمر نزع السلاح أكثر اتساقاً في الوفاء بولايته التفاوضية عن طريق تطبيق قدر أكبر من الإبداع والمرونة والإرادة السياسية. ونعتقد أن المناقشات التقنية التي تجري هناك ضرورية، ولكن لا يمكننا أن نكون راضين لأن طبيعتها، كما قلت، ليست هي التداول بل التفاوض. وشللها ليس حالة مقبولة ولا يمكن أن يكون كذلك. ونعتقد أيضاً أن المؤتمر قد

- مدعو إلى أداء مهامه بمسؤولية وفعالية. وبعبارنا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا أن نضمن الظروف اللازمة لذلك، ولهذا الغرض، يتعين علينا أن نتقيد بولاياتها بدقة وأن نتجنب التسييس.

وقد وقع حدث بارز، وهو تعيين أول امرأة، هي السيدة تاتيانا فالوفايا، مديرة عامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وأمينة عامة لمؤتمر نزع السلاح وممثلة شخصية للأمين العام لدى المؤتمر. وسرنا على نحو مضاعف منح هذا الشرف لممثلة الاتحاد الروسي.

وفي الآونة الأخيرة، شهدنا اتجاهات ضارة في آلية نزع السلاح تقوض فعاليتها السابقة. وتبين نتائج تصويت الجمعية العامة على القرارات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أن الدول تواجه صعوبة متزايدة في اتخاذ قرارات بتوافق الآراء. وليس هناك تفاهم مشترك بشأن الاتجاه الذي ينبغي أن تتبعه حل المسائل الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي. وقد أصبحت الاتجاهات نحو الابتعاد عن الحوار الموضوعي وتسييس المناقشات واستخدام منبر الأمم المتحدة للضغط على بلدان معينة تعتبر مواقفها غير مناسبة اتجاهات واضحة بشكل خاص في عمل اللجنة الأولى.

وثمة عنصر تدميري إضافي في عمل ذلك المحفل وهيئة نزع السلاح هو رفض سلطات الولايات المتحدة غير المبرر منح تأشيرات لخبراء الوفد الروسي، في انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاق المقر لعام ١٩٤٧. إن الأميركيان، من خلال أعمالهم المدمرة، يقوضون سلطة الأمانة العامة والأمين العام شخصياً، الذي تتمثل مهمته في ضمان الأداء العادي لهيئات الأمم المتحدة.

وبغية إعادة عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح إلى حالته الطبيعية، نقدم مشروع مقرر بشأن تحسين فعالية اللجنة الأولى (A/C.1/74/L.57)، فضلاً عن تعديل لمشروع المقرر (A/C.1/74/L.52/Rev.1) بشأن تقرير هيئة الأمم المتحدة لنزع

ويقع مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، في صميم الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الدولي منذ إنشائه. وله مكانة فريدة ومسؤولية خاصة فيما بين المحافل الدولية، حيث أنه مكلف بالتفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف. وقد أثرت أسئلة بشأن قدرة مؤتمر نزع السلاح على أداء ولايته التفاوضية. والمشاكل التي تعوق إحراز التقدم في مؤتمر نزع السلاح ليست نتيجة لإجراءاته أو دينامياته الداخلية أو حالة العضوية الراهنة. فمؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ، وينبغي لنا أن نحجم عن تقييم عمله بمعزل عن بقية جهود نزع السلاح. وتركيا مقتنعة بأن مؤتمر نزع السلاح لديه ما يلزم من ولاية ونظام داخلي وعضوية لأداء واجباته. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٩، فقد جرت مناقشات مواضيعية بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله. وعندما يستأنف المؤتمر أعماله في عام ٢٠٢٠، نعتقد أنه في ظل الظروف السائدة، سيكون من المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على أهمية مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أيضاً أن يحصل مشروع قرار هذا العام بشأن مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى على توافق في الآراء.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح دعامة هامة أخرى لآلية نزع السلاح بوصفها الهيئة الفرعية التفاوضية المتخصصة الوحيدة التابعة للجمعية العامة التي تسمح بإجراء مداوات متعمقة بشأن مسائل محددة لنزع السلاح. ونؤيد الجهود الرامية إلى زيادة فعالية هيئة نزع السلاح. ومن مصلحتنا المشتركة أن نكفل عدم إعاقتها في ممارسة دورها. وفي ذلك السياق، نأسف لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من بدء دورتها الموضوعية في عام ٢٠١٩، وبالتالي فهي غير قادرة على تقديم تقرير.

وفي الختام، أود أن أكرر تصميم تركيا على مواصلة الإسهام البناء في عمل جميع عناصر آلية نزع السلاح. وأود أيضاً أن

يقع ضحية لانعدام إرادة الدول الأعضاء، مما سيؤدي إلى تفويض تعددية الأطراف. ونعتقد أن إجراء مناقشة بشأن ترشيد أساليب عمل المؤتمر أمر حتمي، وهناك اقتراح بناء جدياً من الوفد الهولندي على الطاولة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإنها تتيح لنا، بوصفها هيئة تداولية، مجالاً للمناقشة والتحليل يكمل ما سبق ذكره. ونأسف لأن الهيئة لم تتمكن من الاضطلاع بعملها في دورتها الأخيرة، ونأمل ألا تتكرر تلك الحالة.

وعلاوة على ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على مسألة المساواة بين الجنسين، وهي ضرورة أخلاقية وحاجة ملحة. ونأمل أن يشارك عدد متزايد من النساء في عمل آلية نزع السلاح.

وأخيراً، نشدد على أهمية أن تقدم جميع الدول مساهماتها المالية في غضون الآجال المحددة. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تظل آلية نزع السلاح أداة صارمة ومزودة بالموارد الكافية لتقديم خدمة إيجابية للمجتمع الدولي.

السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء الحالة

الراهنة في البيئة الأمنية الدولية، ينبغي أن يكون تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أولويتنا المشتركة. وتكرر تركيا تأييدها للركائز الثلاث التكميلية لآلية نزع السلاح، وهي اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ولا تزال اللجنة الأولى عنصراً هاماً من عناصر الآلية ومحفلاً قيماً للنظر في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأسف لأنها واجهت صعوبة في بدء عملها الموضوعي هذا العام ونأمل ألا نواجه نفس الحالة في المستقبل. والممارسة المتمثلة في عرض مشاريع القرارات على اللجنة عملية قيمة للغاية، شريطة أن نحجم بذلك عن الازدواجية التي لا داعي لها.

قدما في العام المقبل، بالاستناد إلى المناقشات غير الرسمية المفيدة التي جرت في هذا العام. ونشكر جامايكا وبلجيكا على عملهما القدير بصفتها رئيسين للفريقين العاملين.

لقد تكلمنا خلال دورة اللجنة الأولى في العام الماضي عن السبب في أننا سنستفيد من تحسين التنوع والشمول في محافل نزع السلاح. إنها مسألة فعالية وإنصاف. وتعزز تجربتنا لهذا العام وجهة نظرنا بأننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي داخل مجتمعنا بشأن أهمية المساواة بين الجنسين وكيفية تهيئة بيئة أكثر شمولا. ونريد أن ينظر المزيد من الشباب باختلاف نوع جنسهم إلى تحديد الأسلحة على أنه مسار وظيفي يمكنهم من خلاله الإسهام وإحداث تغيير. ونحن بحاجة إلى الأفكار الجديدة والإبداع والابتكار.

ونشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على دعمه المتميز لدوائر نزع السلاح في إجراء بحوث مستقلة بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك الحد من المخاطر وأمن الفضاء الخارجي. ونشيد بمعهد بحوث نزع السلاح على جهوده الواسعة النطاق للتوعية، والتي تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من جنيف ونيويورك.

السيد ماتسوي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تقدر اليابان أن خطة الأمين العام لنزع السلاح توفر لنا منظورات وتوجيهات مفيدة بشأن الشراكات الفعالة لمعالجة الاعتبارات الجنسانية وتمكين المرأة والشباب والتعاون مع المجتمع المدني. وستؤثر القضايا الناشئة والتحديات الجديدة المدرجة في خطة الأمين العام على مختلف المجالات المتداخلة وأصحاب المصلحة، مما يتطلب منا اتخاذ إجراءات جماعية. واليابان على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لاتخاذ خطوات واسعة نحو تعزيز عمل آلية نزع السلاح. وعلى وجه الخصوص، تزايد أهمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وتقدر اليابان تقديرا عاليا مساهمة المعهد، مثل توفير الموارد للحد من المخاطر النووية والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفيما يتعلق بأمن الفضاء

أشدد على أن مسؤوليتنا المشتركة هي أن تكون لدينا آلية قوية لمعالجة تحدياتنا المشتركة.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): في الوقت الذي تزداد فيه البيئة الأمنية الدولية سوءا، ينبغي أن نستخدم جميع سبل الحوار بفعالية. وللأسف، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمل أو إنشاء هيئات فرعية هذا العام. بيد أننا لم نتقاعس. فقد عقدنا حلقات نقاش مواضيعية مفصلة بشأن عدة مسائل - كيفية الحفاظ على الأمن في الفضاء، والشفافية، والردع النووي، وكيفية إحراز التقدم في العمل الهام بشأن المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي - وبدأنا حوارا هاما حول كيفية تحسين طريقة عملنا. ويفكر العديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح بصورة خلاقة في كيفية استئناف العمل الموضوعي وما الذي يشكل برنامج عمل ويبحثون عن سبل عملية للمضي قدما.

وتتطلع أستراليا إلى أن تكون جزءا من فريق قيادة مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل. وسنعمل عن كثب مع شركائنا، الأرجنتين وبنغلاديش وبيلاروس والجزائر والنمسا، لتيسير العمل الموضوعي. وقد بدأنا تلك العملية في وقت مبكر وما فتئنا نتبادل الآراء منذ عدة أشهر. ولكل بلد من بلداننا مواقف وأولويات مختلفة. وتكمن قوة مجموعتنا في تنوعنا وتكاملنا. ونحن ملتزمون بالعمل علنا مع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح فيما نستعد لرياستنا. ونريد، وهو الأمل، أن نعمل مع أعضاء المؤتمر لكسر الجمود الذي وصل إليه المؤتمر. وستتوقف إمكانية تحقيق ذلك على تعاون جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وكحد أدنى، ستعمل أستراليا مع الآخرين بهدف إحراز تقدم جوهري فيما يتعلق بجميع جوانب ولاية مؤتمر نزع السلاح في جو إيجابي.

وتتشاطر أستراليا، بصفتها رئيسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، خيبة أمل الآخرين إزاء عدم التمكن من عقد دورة موضوعية في هذا العام. ومن المهم للغاية أن تضي الدورة

تعزيز التنسيق بين بلدان الرؤساء الستة. وتعتزم اليابان تشجيع هذه المساعي والإسهام فيها.

وستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.19).

ما فتئت ماليزيا تتمسك بموقف مبدئي بشأن نزع السلاح النووي العام الكامل وتعتقد أنه ينبغي اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال عملية متعددة الأطراف. وفي ذلك الصدد، تؤكد ماليزيا من جديد ضرورة أن تعمل جميع الدول معا لتعزيز كفاءة وفعالية آلية نزع السلاح، ومن بينها اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وتجسد اللجنة الأولى إيمان المجتمع الدولي بالنهج المتعددة الأطراف إزاء مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وهي بمثابة منبر رئيسي للتصدي للتحديات وسد الثغرات وبناء توافق في الآراء من أجل تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وثمة أهمية قصوى لأن نكفل جميعا هنا نجاح مداورات اللجنة ومناقشاتها. ويتعين علينا أيضا أن نكفل حل أي منازعات بطريقة دبلوماسية وودية، حتى تتمكن اللجنة من التركيز على مسؤولياتها الموضوعية.

وتؤكد ماليزيا من جديد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن المعاهدات المتصلة بنزع السلاح. غير أن هذا الدور لا يمكن تحقيقه إلا إذا استعاد المؤتمر أهميته بوصفه محفلا لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويتعين عليه التغلب على المأزق فيما يتعلق ببرنامجه عمله والذي يقوض مصداقية المؤتمر ويقوض ثقة المجتمع

الإلكتروني. ويمكن للخبرة الثرية للمعهد أن تعزز الحوارات الهادفة والتفاعلية. وتشجع اليابان على زيادة التعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

كما أن التعاون الإقليمي أمر حتمي. ويمكن لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح أن تؤدي دورا هاما في تعزيز قدرة مؤسسات نزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة. وفي هذا الصدد، التزمنا في العام الماضي بتقديم أكثر من نصف مليون دولار للمركز في لومي لتنفيذ مشروع بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسنواصل تعاوننا مع المراكز الإقليمية ونأمل أن ينضم الآخرون أيضا إلى جهودنا.

إن مؤتمر نزع السلاح محفل تفاوضي متعدد الأطراف فريد من نوعه لنزع السلاح، ولكنه لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمل له خلال دورة هذا العام. وفي ضوء هذا الواقع وتدهور البيئة الأمنية الدولية، نعتقد أن من المهم إجراء مناقشات أكثر موضوعية بشأن مسائل محددة متصلة بنزع السلاح. وسيكون من المجالات المحتملة لمناقشات كهذه نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية. ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة تلك المناقشات. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الشفافية والحد من المخاطر النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتحقق من نزع السلاح النووي والتثقيف في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بوصفها مواضيع محتملة لإجراء مزيد من المناقشات. وسيساعد تعزيز المناقشة الموضوعية لهذه المسائل على زيادة الزخم الإيجابي في مؤتمر نزع السلاح.

ومن أجل إحراز تقدم جوهري خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٢٠، لا غنى عن التعاون والتنسيق القويين بين رؤساء المؤتمر. ونتوقع من الجزائر، وهي أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢٠، أن تضطلع بدور استباقي بإجراء مشاورات غير رسمية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وزيادة

نشهد استقطاباً متزايداً في هذه اللجنة، وفي دورة هذا العام كانت هناك صعوبات خطيرة حتى في اعتماد برنامج عملنا.

لقد أصيب مؤتمر نزع السلاح بالشلل على مدى العقدين الماضيين، ولم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولاية تفاوضية. وتعتقد البرتغال أن معالجة مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح، التي تفتقر إلى التمثيل، ستكون خطوة حاسمة نحو تنشيطه. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن جميع الدول الأعضاء تساهم في تكاليف مؤتمر نزع السلاح، سواء كانت جزءاً من تلك الهيئة أم لا. وتؤيد البرتغال بقوة تعيين منسق خاص لمواصلة المشاورات بشأن توسيع عضويته.

وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، نأسف لأنه لم يتسن عقد الدورة الموضوعية لهذا العام. وبالنسبة للدورة الحالية لمداولاتنا، يجب أن نعمل معاً للتغلب على خلافاتنا وتمكين هيئة نزع السلاح من الوفاء بولايته.

ومن الضروري تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. وتؤمن البرتغال إيماناً راسخاً بأن دمج المنظورات الجنسانية سيساعد على تنشيط آلية نزع السلاح.

وفي الختام، نحتاج إلى مضاعفة بذل جهودنا لبناء الثقة والتغلب على خلافاتنا. والنتيجة الموضوعية لدورة اللجنة الأولى هذا العام أساسية لضمان أن تظل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مجدية.

السيد فيالو كارليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
أرحب بالإحاطات التي قدمت في وقت سابق من بعد ظهر اليوم. وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لزيادة استقلال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ولن أركز على الجمود في آلية نزع السلاح، الذي نأسف له هذه اللجنة بحق عاماً بعد عام. ومن الواضح أن هناك طريقاً مسدوداً ليس بسبب الوقت بل بسبب الافتقار إلى الإرادة والالتزام السياسيين. وفيما يتعلق

الدولي في نزع السلاح ككل. وستواصل ماليزيا دعم الجهود التي يبذلها المؤتمر والتي تسهم في نزع السلاح العام الكامل. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بإنشاء هيئات داعمة مثل أفرقة الخبراء الحكوميين لتيسير بلورة العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمؤتمر أن ينظر في عمل أفرقة الخبراء الحكوميين استناداً إلى عناصره الموضوعية وألا يقوم ببساطة بتنحيته جانباً بسبب الاختلافات المعروفة في المواقف. وترى ماليزيا أيضاً أنه ينبغي فتح باب العضوية في مؤتمر نزع السلاح أمام المزيد من الدول الأعضاء من أجل تعزيز المزيد من الشمول والانفتاح في المؤتمر.

وتؤكد ماليزيا من جديد أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتعرب ماليزيا عن أسفها لعدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دورتها الموضوعية هذا العام، وتأمل أن تعقد دورتها في عام ٢٠٢٠.

في الختام، يتعرض الهيكل العالمي لنزع السلاح لضغوط وللتفكيك. وتُسلم اللجنة بأنه من أجل ضمان استمرار هيكل نزع السلاح وانتعاشه وازدهاره، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، ضمان وتعزيز الآلية التي تسمح له بالعمل.

وستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد أتايدة أمارال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.19) والبيان الذي أدلت به ممثلة ترينيداد وتوباغو بشأن المنظورات الجنسانية وآلية نزع السلاح.

تشعر البرتغال بالقلق إزاء تآكل آلية نزع السلاح، والذي يؤثر الآن على محافلها الثلاثة، وهي اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. وما فتئنا

وفي بياني بشأن تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي، أشرت إلى النهج الابتكاري للشباب، والإسهام الهام والحيوي للمرأة في السلم والأمن الدوليين (انظر A/C.1/74/PV.17). وبالإضافة إلى ذلك، تعرب إكوادور عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.19)

وفي الختام، لدي فكرة أخيرة عن توافق الآراء. ولا يزال وفد إكوادور يؤمن بأهمية توافق الآراء في مجال نزع السلاح، ولكننا نعني بوضوح فهما إيجابيا لتوافق الآراء، يتطلب أن تتفق جميعا لكي تتمكن من المضي قدما وتحقيق أهداف مشتركة، وصياغة مسار مشترك نسعى فيه إلى فهم مواقف بعضنا البعض. ونعتقد أن ضرب المصادقية الذي يعزوه الكثيرون الآن إلى توافق الآراء، هو نتيجة لإساءة استخدام المفهوم وعدم فهمه. وليس توافق الآراء قبولا لحق نقض عالمي ولا يمكن أن يكون كذلك، ولا يمكن اعتباره إجراءات تسعى ببساطة إلى حرمان الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي من إمكانية المضي قدما وتحقيق هدف نزع السلاح.

وأختتم بياني بهذه النقطة. إن المشكلة لا تكمن في آلية نزع السلاح بل في الهجمات المستمرة على تعددية الأطراف. وفي العام المقبل، عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة، ستتاح لنا فرصة جيدة جميعا للالتزام بعمل المنظمة والمضي قدما بآلية نزع السلاح.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الموقر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.19)

وتؤمن الجمهورية العربية السورية بأهمية العمل الصادق والجددي المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وتزداد التحديات التي تواجه عالمنا، ومع تراجع الوفاء بالالتزامات المقطوعة في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لنزع السلاح

بمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، يمكن للأعضاء أن ينظروا في البيان الذي سينشر على بوابة اللجنة. وسيلاحظون أنه لا يختلف عن الموقف الذي أعربت عنه معظم الوفود. ومع ذلك، أود أن أشاطركم بعض الاعتبارات.

وتتجلى الطريقة الأولى لتغيير آلية نزع السلاح في الامتناع، على سبيل المثال، عن اعتبار الأسلحة النووية مفارقة تاريخية أو عن مواصلة تأخير الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من بين أمور أخرى كثيرة. ومن ناحية أخرى، لا يمكننا أن ننسى أن اللجنة الأولى هي أيضا جزء من آليات نزع السلاح. ويأسف وفد بلدي لأننا في اللجنة، ونظرا لضيق الوقت، نعطي أحيانا انطبعا بأن الهدف هو اعتماد برنامج العمل والمضي قدما بالمناقشات من دون الإصغاء حقا إلى بعضنا البعض. ونحن نفهم التحديات التي واجهت مكتب اللجنة في الماضي. وأنا لا أقول إن هذا خطأ ارتكبه، بل جرى في أكثر من مناسبة، مقاطعة الممثلين الذين عبروا عن مواقف، أو مقترحات جوهرية. وفي بعض الأحيان، تتم أيضا مقاطعة الممثلين الذين يتكلمون باسم مجموعة من البلدان، مثل الجماعة الكاريبية، التي يعتبر سلامها وأمنها حيويين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأشدد على أن الأمر لا يتعلق بمسؤولية المكتب ورئيس اللجنة، اللذين قاما بعمل ممتاز وساعدانا على التغلب على الصعوبات التي تواجهنا هذا العام. غير أن هذا أمر يجب أن أقوله. كم من وفودنا لديها القدرات اللوجستية لاستعراض جميع البيانات الكاملة على بوابة PaperSmart؟ وكم عدد عواصمنا التي ستستعرض بيانات جميع الوفود على بوابة PaperSmart؟ وسننظر في تلك المسألة عند تنشيط عمل اللجنة، ولكن ينبغي لنا الآن أن نركز على الاستماع بنشاط إلى بعضنا البعض بدلا من الشعور بالحالة الملحة. وينبغي لنا أيضا أن نستعرض ما إذا كان من المستصوب في كل مرة زيادة عدد القرارات، وأحيانا بشأن نفس الموضوع.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): تحدث ممثل قتلة الأنبياء ووسطاء السلام والسلام نفسه، يوم أمس عن بلدي بلغة أقل ما يقال فيها أنها وقحة ورخيصة. وهي لغة مستمدة من الفكر الأيديولوجي الصهيوني الداعشي. والجميع، في هذه القاعة وخارجها، يعلم أن سجل إسرائيل الاحتلالي العدواني والإجرامي قد أزهق هذه المنظمة الدولية على مدى عمرها بكامله. ولا تزال جميع قاعات منظمة الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف تردد صدى ألف قرار اتخذته الدول الأعضاء - باستثناء الدول التي سبقت في جرائمها الاستيطانية تجربة إسرائيل الدموية - لإدانة عدوان وكذب ونفاق واحتلال وجرائم ومذابح واغتيالات وسجون إسرائيل.

إن الحديث عن شذوذ السياسات الإسرائيلية وممثليها في هذه المنظمة الدولية بحاجة إلى خمس سنوات، وليس إلى خمس دقائق، ويقتضي استحضار آلاف الشهود الدوليين على جرائم إسرائيل. وقد يكون من المناسب للأمانة العامة أن تنشر التقرير المتعلق باغتيال وسيط السلام السويدي الكونت برنادوت على يد الإرهابي إسحاق شامير في فندق الملك داوود في القدس في عام ١٩٤٨، وكذلك نشر تقارير الأمم المتحدة عن ٣٧ مذبحاً ومجزرة ارتكبتها قطعان المستوطنين الإسرائيليين في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٤٨.

وبالفعل صدق من قال إن إسرائيل قامت على جبل من الجماجم العربية والفلسطينية، وسبقت في ذلك بخمسين عاما عملاءها وعملاء مشغليها من إرهابيي تنظيم القاعدة وداعش وجبهة النصرة. ولذلك لم يكن غريباً أن قادة العصابات المسلحة الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، ممن ارتكبوا أبشع المجازر بحق الشعب الفلسطيني انتهى بهم المطاف إلى تبوء منصب رئيس حكومة. ففي عهد بن غوريون، ارتكبت أم المجازر التي عرفت بمجزرة الدوايمة على يد جنود عصابتي إرغون وستيرن عندما قاموا بتحطيم جماجم الأطفال بالعصي وإرغام أمهاتهم على

في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها تنفيذ الالتزامات بشأن نزع السلاح النووي.

لقد حددت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مسألة نزع السلاح في صميم نظام الأمن الجماعي. وقد أظهرت تجارب السنوات الأخيرة أن السبب الرئيسي للجمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح هو غياب الإرادة السياسية. وخلال العامين الأخيرين، بات من الواضح التسييس الممنهج لبعض الدول، وبالأخص الولايات المتحدة وبعض الدول التي تدور في فلكها، لاستخدام المؤتمر للترويج لأهداف سياسية خارج نطاق جدول أعماله، مما أضر بعمل المؤتمر وأعاق قدرته على الإسهام الحيوي في تعزيز الأمن الجماعي ونزع السلاح.

وفي هذا الخصوص، يطالب بلدي بالحفاظ على طبيعة ودور مؤتمر نزع السلاح. والنأي بالمؤتمر عن الحسابات الضيقة وإبعاده عن التسييس، والتركيز في المناقشات على البنود المطروحة في جدول الأعمال. وبالطبع، فإننا نؤكد ضرورة التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يتيح للمؤتمر استئناف ولايته.

لقد أخذت الولايات المتحدة مؤتمر نزع السلاح رهينة لمواقفها السياسية، وعرقلت اعتماد تقريره السنوي العام الماضي. وخلال رئاستها هذا العام، لم تسترشد بقواعد العمل الإجرائية، ومتطلبات الحياد المفترض توافرها في موقع الرئاسة. وقامت الولايات المتحدة بإقحام المؤتمر في مسائل تخرج عن ولايته وطبيعته التقنية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعت اللجنة الآن إلى المتكلم الأخير في المجموعة المتعلقة بألية نزع السلاح.

أعطي الكلمة الآن للذين طلبوا ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى تقتصر على خمس دقائق والمداخلة الثانية على ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

الدمار الشامل وبقاء إسرائيل خارج منظومة عدم الانتشار، هو خير رد على ما نسمعه من اتهامات وقحة من ممثلي الكيان الإسرائيلي لبلدي، بغية صرف الانتباه عن شذوذ هذا الكيان عن القانون الدولي وأحكام الميثاق ومقتضيات السلام العادل والشامل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): اختتمنا المناقشات المواضيعية للجنة في هذه الدورة.

وستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى بعد ظهر غد، الجمعة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة ١٥/٠٠ تماما في غرفة الاجتماعات ٤. ومن المقرر، وفقا لبرنامج عملنا، أن تبدأ اللجنة المرحلة الثالثة والأخيرة من عملها غدا، وهو البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال. وستترشد اللجنة، في ذلك الصدد، بالورقات غير الرسمية التي أصدرتها الأمانة العامة والتي تتضمن قائمة بمشاريع القرارات والمقررات التي سيتم البت فيها كل يوم. وقد عُمدت الورقة غير الرسمية ١ على الإنترنت، مع تنقيحها. وسنبت أولا في مشاريع القرارات والمقررات في إطار كل مجموعة من المجموعات المدرجة فيها. وستقوم الأمانة العامة بتنقيح الورقة غير الرسمية على أساس يومي من أجل استكمال المشاريع الجاهزة للبت فيها في كل جلسة من جلساتنا خلال هذه المرحلة. وتمشيا مع الممارسة السابقة، سأشرح في بداية جلستنا بعد ظهر غد الإجراءات التي ستوجه عملنا خلال مرحلة البت.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

حملهم ثم رميهم بالرصاص واحتجاز الشيوخ في منازل مفخخة ثم تفجيرها على رؤوسهم؛

والإرهابي إسحاق شامير، الذي قتل الكونت برنادوت في عام ١٩٤٨، صار رئيسا لحكومة إسرائيل. والإرهابي مناحيم بيغن، الذي كان رئيسا لمنظمة إرغون الصهيونية الإرهابية، ارتكب مذبحه دير ياسين في عام ١٩٤٨ وأصبح لاحقا رئيسا لحكومة إسرائيل. والإرهابي أرييل شارون، الذي ارتكب مجزرة اللد عام ١٩٥٣، أصبح رئيسا لحكومة إسرائيل. والإرهابية غولدا مائير، التي ارتكبت مذبحه بحر البقر عام ١٩٧٠، أصبحت رئيسة لحكومة إسرائيل. والإرهابي شمعون بيريز الذي ارتكب مجزرة قانا الأولى والأكثر دموية عام ١٩٩٦، التي راح ضحيتها العديد في مركز قيادة قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، كان رئيسا لحكومة إسرائيل.

وكيف لنا أن ننسى الإرهابي ليفي إشكول الذي كان رئيسا لحكومة إسرائيل، وهو الذي احتل الجولان العربي السوري وطرد أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ مواطن سوري من أرضهم وحولهم إلى نصف مليون نازح حتى يومنا هذا. وعندما سعى اسحق رابين، كرئيس للحكومة الإسرائيلية، إلى الانخراط جديا في عملية سلام حقيقية مع سورية والفلسطينيين قام دواعش الصهيونية باغتياله في تل أبيب في العام ١٩٩٥.

وبغض النظر عن هذا التاريخ الإرهابي الإسرائيلي، فإن مجرد إدخال إرهابيي إسرائيل الأوائل السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط في بداية خمسينات القرن الماضي وتصنيع أسلحة